جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

دراسة حالة ملبنة سيدي خالد و مطاحن مهدية –تيارت–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد تنمية

إعداد الطلبة:

بوعرعارة نسمة

قريشي حنان

الأستاذ المشرف:

د. بركان بن خيرة

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2016–2015

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

ما كنا لنصل ولنحي إلا بعون الله المتعالي سبحانه جل وعلى له الحمد

والشكر على توفيقه لنا والمعين

على الصعوبات والملين للعقبات، نحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام

هذا العمل راجين أن يجعله في

ميزان الحسنات.

وصل اللهم على سيدنا محمد نور الأبدان وضيائها وطيب القلوب ودوائها،

أحبب خلق الله إلى الله.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " بركان بن خيرة"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة حفظه الله.

وفي الأخير شكرنا الخالص لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد، وحتى من

همس بكلمة تشجيع

أو ابتسامة والتي لم تزدنا إلا حزما وعزما نحو الأمام.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو .. إلى من كلله الله بالمهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار

من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم .. وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

.. إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شموع تنير ظلمة حياتي

.. إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

.....أخواتي" نور الهدى، زينب، زهور، رتاج"

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته

إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهر أيامي وتفتح براعم الغد

أخي خالد

إلى من عاش معي كل لحظات هذا البحث نور الهدى، نسمة ، أم الخير

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

صديقاتي

حنان

الإهداء

الشكر للواحد الأحد الذي وفقني في كل شيء و ابلغني هدفي و هو إتمام دراستي راجين منه القبول و التوفيق له الحمد و الشكر و له الثناء الحسن .

إلى التي تغذت من دماء الشهداء و كانت مسرحا للبطولة و الفدى و ميدانا للشرف بلد المليون والنصف مليون شهيد الجزائر الحبيبة

إلى التي حملتني و تحملتني.....إلى التي سهرتالليلي.....

إلى التي قال فيها الرسول صلى الله عليه و سلم أن الجنة تحت أقدمها.....

إلى التي هو كل شيء في حياتي..... أمي الحنون

إلى أعطني أسمه....إلي الذي رباني و علمني....إلي الذي تحمل عبئ الحياة من أجلي أبي الحنون

إلى روح أخي الطاهرة....أحبك ولن أنساك و الجنة مأواك انشاء الله .....رحمه الله

إلى ياسمين العمر إلى من قاسموني بساطة الحياة و رسمنا قصورا و جنانا من الأماني

«مباركة،رقية، عبد القادر، صابر"

إلى من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم صدقاتي الأعزاء " تركية، نوال، مباركة،بركة ،محراز ،أحلام ،جميدة ،وديعة

جميلة ،قمرة "

إلى من كانو بجانبي " وهيبة، حنان ، أمينة، نادية"

إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي

إلى كل من يتصفح مذكرتي الآن.....كل هؤلاء أهديهم ثمرة جهدي

نسمة

المقدمة العامة

تأتي مشكل توفير الغذاء في مقدمة المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحاضر بأن أصبحت مصدر قلق وخوف لمختلف الأوساط السياسية والاقتصادية لعل من أبرز المهام، التنموية التي تلقا على عاتق بلدان العالم وبصفة خاصة البلدان النامية تقلص الفجوة الغذائية الناجمة من الزيادة السكانية المتسارعة والذي يقابل تراجع في الانتاج الزراعي، حيث تعتبر الصناعات الغذائية الركيزة الاساسية في اقتصاد أي دولة فهي بحد ذاتها ثروة دائمة لأي مجتمع بحيث أنه لا يمكن لأي دولة أن تقيم اقتصاد قوي والخروج من دائرة التخلف دون تطبيق منهاج سليم في تعزيز الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة.

ومن هذا المنظور تسعى الجزائر جاهدة للاهتمام بالصناعات الوطنية خاصة الغذائية، منها التي تعكس وتقيس مقدار التبعية الغذائية فالغذاء مطلب جماهيري وهدف استراتيجي وسياسي تهدف إليه جميع السياسات الاقتصادية والمخطط التنموية.

حيث يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة التي يقوم عليها الاقتصاد، كونه يساهم في زيادة الانتاج المحلي والدخل القومي من جهة وحلقة وصل بين القطاع الصناعي والزراعي من جهة ثانية بالإضافة إلى ما سبق فإن للصناعات الغذائية أثار اقتصادية على كل المتغيرات التي تخص الإنتاج، الناتج المحلي، الاستهلاك، التوظيف، ميزان المدفوعات.

فالأمن الغذائي في الوقت الراهن أصبح من بين أكبر تحديات هذا العصر ويعود السبب في ذلك لاتساع نطاق مشكلة توفيره التي يعاني منها معظم دول العالم خاصة الدول النامية.

فقد انتهجت عدة سياسات من بينها سياسات تدعم القطاع الزراعي وكل وسائل التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة، ونظر للدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبالتالي تحقيق الامن الغذائي لسد حاجات السكان، بما أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة لهذا القطاع فقد حاولنا معالجة الاشكالية التالية.

ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

_ ما هو مفهوم الصناعات الغذائية ؟

_ ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في خلق الاستثمار؟

_ ماهي السياسات المتبعة لتحقيق الامن الغذائي ؟

_ ما مدى تأثير قطاع الصناعات الغذائية في القطاعات الاقتصادية الاخرى ؟

الفرضيات:

_ تعتبر الصناعات الغذائية على أنها مواد زراعية محولة من أجل الاستهلاك النهائي

_ يساهم تطور التكنولوجي بشكل كبير في تطور الصناعات الغذائية.

_ يعتبر قطاع الصناعات الغذائية الوحد القادر على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

_ الاهمية البالغة لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

_ قلة الدراسات والابحاث ،التي تناولت هذا الموضوع.

_ مساهمة الصناعات الغذائية في رفع الاقتصاد.

_ اعتماد الدولة الجزائرية على الانفتاح نحو السوق و الخوصصة، هذا ما دفعنا إلى معرفة ما مدى تشجيع ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار.

أهمية الموضوع:

_ تكمن أهمية الموضوع في إبراز أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

– أهمية قطاع الصناعات الغذائية عن غيرها من القطاعات في توفير الغذاء للسكان وتحقيقي الاكتفاء الذاتي.

_ تبعية الجزائر الخارجية في السلع الغذائية رغم ما تمتلكه من مواد طبيعية و بشرية من شأنها أن تحقق لها الأمن الغذائي.

أهداف الموضوع:

_ التعرف على ماهية الصناعات الغذائية.

_ التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

_ إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر و محاولة التغلب عليها من خلال إعطاء بعض الحلول و الاقتراحات.

_ إبراز إمكانيات اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير و إهمالها لقطاع الصناعات الغذائية.

الصعوبات:

_ قلة المراجع و الدراسات الميدانية عن الموضوع.

_ قلة الاحصائيات الحديثة التي تخص الموضوع.

_ عدم توافق الاحصائيات بين المؤسسات الوطنية محل الدراسة الميدانية.

_ صعوبة الحصول على المعلومات و الاحصائيات التي تخص هذه الدراسات باعتبارها من اسرار المهنة لدى الموظفين.

المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي و التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلاله وصف المفاهيم العامة للصناعات الغذائية و الأمن الغذائي، و كذا أهمية هذا الأخير و العوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات التي تقوم عليها الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي كما تم استخدام المنهج التحليلي الذي قمنا من خلاله بتحليل بعض المنحنيات التي تمثل الطلب على الغذاء بعد زيادة عدد السكان مع ذكر بعض المتغيرات كسعر الوحدة والكمية المطلوبة.

أدوات الدراسة:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم الأدوات المستخدمة في دراستنا هي:

المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، فضلا عن الاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت بعض من محاور موضوعنا، بالإضافة إلى استخدام مذكرات دكتوراه وماجيستير و الملتقيات و المجلات والمراكز الاحصائية من الانترنت.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وذلك على نحو التالي :

الفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى إبراز بعض المفاهيم العامة حول الصناعات الغذائية كذا أهميتها وأنواعها بالإضافة إلى الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها.

أما الفصل الثاني فقد حاولنا إبراز مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي وكذا مقوماته و محدداته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

وأخيرا الفصل الثالث الذي ارتأينا من خلاله القيام بدراسة ميدانية حول مادتي، الحليب في ملبنة سيدي خالد بتيارت، و السميد في مهدية بتيارت، والتي أبرزنا من خلالها أهم المنتوجات و كمية الانتاج و البيع و مدى فعالية الصناعات الغذائية في الولاية.

الفصل الأول

الإطار النظري

للصناعات الغذائية

تمهيد

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في معظم اقتصاديات دول العالم باعتبارها بحد ذاتها ثروة دائمة لأي مجتمع، فهي التي تسهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان و تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، فهي توفر فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، و كذا تحقيق معادلات نمو مستمرة في جل الدول، كما أنها تعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي، بما تقدمه من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجيات المستهلك من جهة و محاولة التصدير إلى الأسواق من جهة أخرى، و بالتالي فهي مرتبطة بالأمن الغذائية، ومن هنا تتمحور أهمية الصناعات الغذائية في كونها العمود الأساسي لتوفير المواد الغذائية اللازمة لتلبية حاجيات المستهلكين و في هذا الفصل ارتأينا أن نستعرض جل ما يتعلق بالصناعات الغذائية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الصناعات الغذائية

المبحث الثاني: أفاق الصناعات الغذائية

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: عموميات الصناعات الغذائية

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات الصناعات التحولية الرئيسية الهامة، و من الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان و تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

المطلب الأول: تعاريف حول الصناعات الغذائية

1_ تعريف الصناعات الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية على أنها:

– التطبيق العملي للعمل و التكنولوجيا بهدف إعداد و تصنيع حفظ و تسويق المواد الغذائية باستخدام النتائج وأسس العلوم الأخرى، في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني و المحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها.

– العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية و الحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية، يخفضها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدمها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية و الحيوية.[1]

– هي مجموعة مؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعني العام من أجل الاستهلاك الغذاء النهائي، وهي تعد جزء هام في النظام الغذائي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذاء.[2]

[1]– كينة عبد الحفيظ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مذكرة شهادة ماجستير،2012– 2013 ص66.

[2]– أحمد مصنوعة،" **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "،ملتقي الدولي التاسع، في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، شلف 2423نوفمبر 2014 ص07.

– فرع من فروع الصناعات التحولية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة و تسهيل عملية نقلها من مكان إلى أخرى مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.[3]

– إن الصناعة الغذائية لها فجوة غذائية، و التي تستلزم دراسة جانبية الطلب و العرض على سلع الغذائية لمعرفة حجم الفجوة الغذائية و المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية و تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية[4].

2– أنواع الصناعات الغذائية: تمثلت في الأنواع التالية

2–1– صناعة الحبوب ومنتجاتها:

إن صناعة الحبوب تحتل أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية لما توفره من إشباع رغبات المجتمع بحيث أن هذه الصناعة تمثل الغذاء الرئيسي، و لذلك فإن الحبوب هي أكثر المزروعات السائدة في القطاع الزراعي و رغم ذلك فإن الكثير من الدول النامية لم تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج، وهذا راجع لعدة عوامل منها: المناخ، التربة، عدم توفر البذور و الأسمدة .....الخ.

ولذلك فإنها تضطر للاستيراد من الخارج خاصة كندا، أمريكا، فرنسا ويعتبر القمح محصول استراتيجي ضمن مجموعة الحبوب إذ تحتل المرتبة الأول في الجزائر إلا أن هذا النوع من الإنتاج يبقى ضعيف لا يلبي حاجيات المجتمع الجزائري، خاصة بعد تزايد متوسط السكان و تعتبر شركة سمباك المسيطر الرئيسي على هذا القطاع[5].

---

[4]– فوزي عبد الرزاق،" **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتورة علوم الاقتصادية، 2006– 2007، ص ص52–53.

[5]– ميمون عبد الكريم ،"**جغرافيا الغذاء في الجزائر** "،**مؤسسة الوطنية للكتابة الجزائر 1985** "، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية ،1985،ص146.

2-2صناعة الألبان:

تعتبر صناعة الألبان من أهم الصناعات التي تلقى طلب متزايد عليها في السوق الداخلية، ولا يمكن للإنسان الاستغناء عنها لأنها من المكونات الضرورية بالنسبة للمستهلك، لأنها تساهم في تزويد الجسم بالبروتينات و الدسم و الفيتامينات إلى جانب أنها المواد الاستهلاكية التي يقتنيها المواطن بكثرة، ولهذه الأسباب توليها الدولة أهمية بالغة بحيث توفر لإنتاجها مختلف الوسائل المادية و البشرية إذ تهتم بتركيبتها الكيماوية و جودتها و لذلك فقد رسمت استراتيجية واضحة المتمثلة في تغطية حاجيات المستهلكين من كميات تلك المنتجات.

و تم توزيع مصانع الحليب في القطر على النحو التالي:

مركب الجزائر، وهران، عنابة، تلمسان، سيد بلعباس، سكيكدة، سطيف، قسنطينة، تيارت.

إن هذه المركبات تساهم في إنتاج المشتقات اللبنية العديدة مثل: الياغورت، الجبن حليب مركز، حليب الجاف، حليب الطازج، زبدة ويستخدم الديوان الوطني للحليب في تسويق الألبان في أكياس بلاستيكية أو قارورات زجاجية.

2-3- صناعة الخل:

يعد الخل من المواد الهامة في صناعة المخللات و هو من المواد التي تساعد على فتح الشهية للطعام لذلك يستعمل على المائدة مع أصناف المقبلات و السلطات و عادة يكون تركيز حمض الخل في خل العنب 5.5غ في كل 100سم^3 حسب القانون، و يصنع الخل من عصير الفواكه و قد تكون المواد الأولية المستعملة عصيرا مستخرجا من ثمار المشمش، الخوخ، البرتقال، التين، التفاح.

2-4-صناعة الزيوت و الدهون :تعد منتجات الزيوت و الدهون في الطبيعة من العناصر الرئيسية و الهامة في غذاء الإنسان، حيث تقوم عليها صناعات ضخمة في سبيل استخلاصها و تنقيتها و توجد لها أنواع كثيرة حسب المواد الأولية المتوفرة و طرق تصنيعها و كثرة طلب الأسواق و المستهلكين لها.

مصدر الزيوت الأساسية هي النباتات الحولية التي تنتج أكبر نسبة منها و من ثم الأشجار المثمرة و أهمها: فول صوبا وبذور اللفت و بذور عباد الشمس و بذور ثمار الكاكاو و ثمار الزيتون، أما مصادر الحيوانية فهي الأبقار و الأغنام.

بالإضافة لما سبق هناك زيوت و دهون أسماك السردين و الحيتان و تتصف هذه بعدم ثباتها و صعوبة حفظها.

2-5- صناعة المشروبات الغازية:

تعتبر هذه الصناعة ذات أهمية بالغة إذا تحتل مرتبة مرموقة لكثرة استهلاكها و لهذا تولي لها الدول المتطورة أهمية بالغة ،لهذا أصبح على الجزائر أن تضع أسس لهذه الصناعة لكي تستطيع أن تنافس المنتجات الأجنبية لذلك لا يزال أمامنا مشوارا طويل لكي نستطيع منافسة هذه المنتجات. بحيث تنتشر بالجزائر مجموعات كثيرة من المصانع لإنتاج المياه المعدنية العذبة و المشروبات الغازية أهمها: وحدة سعيدة، وحدة موزاية، وحدة ابن هارون، وحدة الحراش.

2-6- صناعة تصبير اللحوم:

تعتبر صناعة تصبير اللحوم من الصناعات الغذائية الهامة التي يحتاج إليها جسم الإنسان و تكمن أهميتها في حفظ اللحوم من التلف و تخزينه لمدة طويلة حتى إذا كان هناك نقص في السوق بتغطيتها باللحوم المصبرة، كما نعلم أن الصناعة مصدرها الثروة الحيوانية من الأبقار و الأغنام و الجمال[6].

[6]- كرم عودة و اخرون،" **الصناعات الغذائية (الجزء النظري)** "، حقوق التأليف و الطبع و النشر محفظة، جامعة دمشق سنة1981، ص 243-294.

المطلب الثاني: خصائص و أهمية الصناعات الغذائية

1- خصائص الصناعات الغذائية:

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص و من أهمها ما يلي:

- الارتباط المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسطية و غيرها.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع احتياجات المستهلكين و رغباتهم.

- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات، الأسماء التجارية، الأغلفة التجارية).

تتحدد كمية نوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلا تهم وقدرتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والتقني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على من يتجه للإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية وذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه وما هي الأسباب التي تدفعه إلى اتخاذ قرار شراء هذه المنتجات أو الامتناع عن ذلك أو هذا ما يؤثر بشكل أواخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات التوزيع، حتى يصل إلى المستهلك في الوقت و المكان المناسبين على الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة.

تحقق الصناعة الغذائية الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المواطن والمجتمع، وهذا يعني أن وجودها ضمن القطاع الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي خاصة، فهي صناعة تحقيق مبررات وجوده والتي من أهمها ما يلي:

تلعب الصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنوية، مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، لكن تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير

مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة فذلك من خلال أنظمة التخزين والتكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.

– تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالتقلبات نتيجة تعرضها للكثير من العوامل البيئية، فهي بين الزيادة و النقصان نتيجة تردي بعض الظروف المناخية أو تعرض الموسم الزراعي لآفات معينة، مما يجعل فرص إشباع رغبات المستهلكين شبه المستحيلة، وهنا تدخل الصناعة التحويلية لمعالجة هذه المشكلة من خلال إدارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو عن طريق اللجوء الاستيراد.[7]

– تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، وبالتالي تزداد أنشطة الجميع، النقل، التخزين للمحاصيل الزراعية كلما تزداد أعمال الحفظ و التكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة إليها، لكن طريقة عرضها و أسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة.

2_ أهمية الصناعات الغذائية:

يساهم تطور الصناعات الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات بالاختلاف توجهاتها، وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، حيث يحرص المواطن عادة على مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة و بتكاليف معقولة تجعل من الأسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدراتهم الشرائية، فالصناعة الغذائية تكتسب أهمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة تمكن إنجازها.

فيما يلي:

– تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم و الكيف المناسب و كذلك في الوقت المناسب.

[7]– صبحي محمد إسماعيل، " **التسويق الزراعي** "، دار المريخ للنشر و التوزيع الرياض، المملكة السعودية، 1995، ص167.

- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها.

- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة و صحية.

- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.

- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال سهر على تقديم منتجات حسب تفضيلاته و أذواقه.

- تدعيم المنتجات الغذائية المحسنة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح أو الفيتامينات المغذية.

- المساهمة في ترقية المنظومة الإنتاج الحديث و ذلك في إطار التكيف مع تطور التكنولوجي.[8]

المطلب الثالث: استراتيجية الصناعات الغذائية

المؤسسات المنتجة اليوم ليس لها البديل سوى تسطير استراتيجية لكسب ثقة المستهلك و وفائه فالقطاعات العمومية على اختلافها بما فيها قطاع الصناعات الغذائية عرف تدهورا ملحوظا أخلى موازينها.

كما اعتمدت الاستراتيجية علي توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع و خاصة الخفيفة منها، و تأثيرها تأثير مزدوج على النشاط الزراعي كقطاع رئيسي منتج يوفر له وسائل النمو من الناحية الخلفية، و يدعم الطلب على منتجاته من الناحية الأمامية سواء كان ذلك بقصد الصناعة أو الاستهلاك، و تتمثل الأداة الأخرى في الاختيار مبدأ التوازن الإقليمي شرطا منه تحقيق الانسجام الاقتصادي و الاجتماعي دخل الاقتصاد القومي و أداة الاقتصادية الفعالة التي وقع عليها الاختيار، و هي التصنيع و الهدف الرئيسي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد، بحيث تعتبر المواد الغذائية مادة استراتيجية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[8]- أحمد مصنوعة، " **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي** " ، سبق ذكره، ص 8.

1_ الاستراتيجية الجديدة للتنمية:

عرفت الاستراتيجية الجديدة عدة أهداف تلخصت فما يلي:

يعتبر العنصر البشري الرأسمال الرئيسي في أي مؤسسة في العالم، فتنمية أفكاره تعتبر أداة فعالة للتنمية لذلك لا يجب إبعاده عنها بل يجب أن تحس بالمسؤولية فيها.

يتجلى الاستقلال الذاتي و التنمية الشخصية الجماعية للعنصر البشري كلزام طبيعي للاستراتيجية الجديدة المتبلورة في عبقرية الإبداع للشعب في إدراك التنمية الخاصة، و أخيرا و لنجاح هذه العملية يجب أن يكون المسيرين مرتبطين بالشعب و واضعين فيه الثقة التامة و كذا المشاركة الديمقراطية و ضرورة وجود نظام للتصحيح الذاتي المستمر محضر من قبل الشعب نفسه.

2_ الاستراتيجية المقترحة للتصنيع:

إن ما يوحد بلدان العالم الثالث هدف واحد وهو بذل الجهود لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد، و هذا يعبر عن الوعي النظام السائد غير عادل لأنه استغلالي و يميل إلى التوسع و إلى تخليد نفسه بنفسه.

و هذه النظرية تهدف إلى ضرورة توجيه الاستثمارات في مجالات التي يمكن استخدام التقنية المختلفة فيها، و قد انتقدت هذه النظرية اعتماد على عدة أفكار أولها هي المنطلق الأساسي للنظرية هو ضعف الادخار في البلدان المتخلفة، و ثانيا يتدخل الاقتصادي الفرنسي "شارل بتلها يم " الذي يلاحظ أنه ثمة تناقض اختيار التكنولوجيا التي من شأنها تحقيق ناتج معين بأقل استثمار ممكن للوحدة الواحدة و بين اختيار التكنولوجيا التي تتطلب أقل كلف استثمارية للمشتغل الواحد.

إن استخدام التكنولوجيا المتخلفة يؤدي إلي تقليل كفاءة الاستثمارات و تعظيم استخدام اليد العاملة.

3_ استراتيجية التنمية الصناعية و ترتيب الأولويات:

من البديهي أن التصنيع ضرورة لابد منها للانتقال من التخلف إلى التطور الاقتصادي لما يوفره من مزايا كثيرة، و لكي تحقق التنمية الصناعية أعلى مردود ممكن يجب إتباع الطرق العلمية في تحديد ما يجب أن يقام من المشروعات صناعية و مراعاة الإمكانيات المتوفرة لتحديد الأولويات في تنفيذ المشروع التي يوفرها المقومات الاقتصادية.

ومن هنا يتبين لنا أن حاجة الدول النامية لإقامة مشروعات صناعية عديدة توفر لها المقومات الاقتصادية و يؤدي بها في ركب الدول المتطورة و لكن هذه الدول لا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة للتصنيع بسبب ندرة المواد الأولية خاصة.

4_ استراتيجية الدولة في الصناعات الغذائية:

مما سبق يتبين لنا أنه مازالت الرؤية غير واضحة للدولة لكي تضع استراتيجية معينة للصناعات الغذائية، و هذا يرجع إلى عدة اعتبارات و خاصة لارتباط إنتاج هذه الأخيرة بالخارج، و كما نعلم أن الصناعات الغذائية من الصناعات التي ورثتها الجزائر عن المرحلة الاستعمارية، لذا قررنا المضي في هذا النوع من الصناعات من أجل تطويرها إلا أننا واجهنا عدة صعوبات و منها عدم وجود اليد العاملة الخبيرة فاضطرت الدولة لجلبها من الخارج، و تكون إطارات في هذا المجال و لكن تلك الصعوبات لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته إلى حيث و جدنا أنفسنا أمام مشكلة المواد الأولية و عدم توفر قطع الغيار للأجهزة و الآلات المستعملة في العملية الإنتاجية، لذا لم نستطع منافسة الدول الأجنبية.[9]

[9]- كتوش عاشور، " **صناعة الأسمدة في الجزائر** "، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1994، ص43-48.

المبحث الثاني: أفاق الصناعات الغذائية

تتميز الجزائر بمساحاتها الواسع والأراضي الخصبة فهي ذات طابع فلاحي، من الممكن تطوير الاستثمار في الصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاعات الأخرى.

المطلب الأول: استثمار في مجال الصناعات الغذائية

إن الصناعات الغذائية هي صناعة تحتاج إلى استثمارات كبيرة و بتوفر الوسائل اللازمة لإنشاء هذه الصناعة فإنها تكون ذات مواصفات عالمية و قادرة على المنافسة في الأسواق، و لكن هذه الصناعة قد تواجه مشاكل يمكن أن تعرضها للتراجع كالمنافسة الداخلية الحادة، فهي تعتبر من الصناعات الواعدة و التي يمكن أن نحقق فيها طفرات تصديرية و ذلك بالاهتمام بها و إعطاء التسهيلات اللازمة لكي لا يتخوف المستثمر المحلي من خوض غمار الاستثمار في هذا القطاع.[10]

فقد مرت الجزائر بثلاث مراحل أساسية للاستثمار في مجال الصناعات الغذائية و هي على التوالي:

1_ الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية الذي كان يسيطر عليه القطاع العام

قد خصص لهذه الصناعات30%وهي نسبة معتبرة مقارنة بالصناعات الأخرى و كان غرض الدولة تطوير هذه الصناعة و جعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية و قد تجسد ذلك في خلق 11مؤسسة عمومية في هذا المجال و هي:

– مؤسسات الرياض و هي خمسة متمركزة في كل من الجزائر، سطيف، تيارت، قسنطينة، سيد بلعباس و هذه المؤسسات يتمثل نشاطها في التحويل الأولي و الثانوي للحبوب و كذلك تهتم بتوزيع هذه المنتجات من(سميد، فرينة، العجائن الغذائية، الكسكس، الحلويات و غيرها)عبر الولايات.

– المؤسسة الوطنية للدهون (الدسم)يوجد مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة و هي مكلفة بإنتاج و من أهم منتجاتها المرغرين.

[10]– د فريد النجار، " **تسويق الصادرات العربية** "، دار قباء للطبع، القاهرة، 2002، ص353.

- المؤسسة الوطنية الجزائرية للسكر مقرها في خميس مليانة و هي مكلفة بإنتاج السكر الأبيض.

- مؤسسة خاصة بالمياه المعدنية و هي ثلاث: EPIAL في الجزائر العاصمة، EMIB في باتنة EMIS في سعيدة و هي مؤسسات مختصة في توزيع المياه المعدنية و المشروبات الغازية.

و رغم ما وفرته الدولة من إمكانيات المادية و البشرية اللازمة إلا أنه كان هناك اتساع بين العرض و الطلب.[11]

2_ الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية عن طريق الشراكة:

إن المؤسسات العمومية المتخصصة في مجال الصناعة الغذائية و المتمثلة في عدم القدرة على تلبية الطلب داخل السوق المحلية، قد رأت أنها يجب أن تأخذ خطوة مهمة و أساسية للخروج من الأزمة و هي البحث عن الشراكة و هذا يعود إلى عدة أسباب هي:

- كان لزاما على مؤسساتنا الانفتاح على نظام اقتصاد السوق و ما يسمونه بالعولمة و هذا كله لجعل المنتج المحلي يتميز بالنوعية و الجودة التي يمكن من خلالها منافسة المنتج الخارجي.

- الحفاظ على الإنتاج و جعل وسائل الإنتاج في المستوى المطلوب، و ذلك بإدخال التقنيات الحديثة عليها للوصول إلى مستوى إنتاج راقي و الحفاظ على مكانة المنتج في السوق.

- ضمان تمويل الاستثمارات الجديدة و ذلك بتوفير الوسائل الحديثة.

- التقليل من الأخطار الناجمة عن الاستثمار.

و لجلب المستثمر الأجنبي فقد قامت بعدة إجراءات الضريبية على بعض السلع الاستهلاكية و قد حددت الشراكة بالشكل التالي:

المستثمر الأجنبي يساهم بالتجهيزات و الخبرة و المستثمرة الجزائري بالمادة الأولية و هكذا يتم التواصل.

[11]- محمد حشماوي، " **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية للبلاد النامية** "، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر دفعة 1995، ص 131.

3_ الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية من طرف القطاع الخاص المحلي:

هكذا بدأت الدولة في تشجيع المستثمر الجزائري و ذلك عن طريق منحه قروض و إعفائه من الضرائب لمدة تتراوح ما بين 5 إلى 10سنوات حسب حجم الاستثمار، و رغم كل هذا فإنه قد بلغت نسبة الاستثمار 12% فقط من مجموع الاستثمارات التي قدمها الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ و هذا يعود إلى تخوف رجال الأعمال المحلين من الاستثمار في هذا المجال من الصناعة، بالنظر إلى و وضعيتها في السوق من جهة و سيطرة الصناعة الأجنبية من جهة أخرى.[12]

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

يتضمن هذا المطلب علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي، علاقته بالقطاع الصناعي، وكذا علاقته بقطاع الخدمات.

1- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

لقد أدى التطور الصناعي الذي شاهدته البشرية في العقود الأخيرة إلى حدوث تغيرات هامة وجذرية في بنية الصناعات الغذائية، الأمر الذي مكن الصناعات الغذائية من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية، وقد ساهم هذا التطور في رفع كفاءة الصناعات الغذائية ورفع المنتجات النهائية.

كما نجد أن الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد اعتمادا كليا على ما أنتجته مصانع الحديد و الصلب من أجهزة و معدات آليات، مثل خطوط تصنيع الصلب وأجهزة البسترة والتعقيم والطرد المركزي والخزانات المعايرة و التبريد وآلات الطحن وغيرها، كما تعتمد على الصناعات الكيماوية في توفير احتياجاتها من المضاعفات، مثل: النكهات والفيتامينات والأصباغ و المواد الحافظة مثل مضادات الأحياء الدقيقة، مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها.

[12]- محمد حشماوي،" **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية للبلاد النامية** "سبق ذكره، ص 235.

بالإضافة إلى أن الصناعات الغذائية في البلدان النامية مثل الصناعات الغذائية في الوطن العربي لا تزال تعتمد بصورة شبه كلية على استيراد احتياجاها من هذه السلع من خارج الحدود.

فكل خطوط التصنيع تقريبا يجري استيرادها من الخارج، كما يتم استيراد معظم المواد الكيماوية المستخدمة في التنظيف و التطوير إضافة إلى الأحماض العضوية و النكهات والفيتامينات لذا تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية، نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين و هذا بانتهاج سياسة إحلال الواردات.

1-1- مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعات الغذائية على الآلات و المعدات و المواد الكيميائية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى، التي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الأولية و الأجهزة و المعدات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية التغليف وهو ما يدفع إلى تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية الأمر الذي يؤدي إلى تطوير صناعة التغليف، سواء من ناحية النوع أو من ناحية الكم بالخصوص في ظل المنافسة التي تعرفها الأسواق، فإن التعليب له دورا مهما في تسويق السلعة نظر لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.

إذ يمكن القول إن الصناعة الغذائية تلعب دورا كبير في تحريك الصناعات الأخرى و هي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي نظر إلى تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية، كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات و هذا من خلال الحصول على مستلزمات الإنتاج.

1-2-مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:

إن الصناعات الغذائية في الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية و بالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى قوة العاملة في القطاعات الأخرى و بالأخص القطاع الصناعي، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية و الصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوى العاملة في الصناعة، و هذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار منافسة.[13]

2-علاقتها بالقطاع الفلاحي

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، و بالأخص المحصول الزراعي الذي تحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعية في الهيكل الاقتصادية نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصادي يمكن حصرها فما يلي:

2-1- توفير الزراعة المواد الخامة و المواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:

توفير الزراعي يقدم عرض كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلي المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات و الظروف، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المدخول فيقل الطلب علي المواد الغذائية الرديئة و النشويات و الروتين النباتي، و يزداد الطلب علي المواد الغذائية ذات قيمة الغذائية العالمية كمنتجات الألبان، و الروتين الحيوانية و الفواكه و الخضروات و يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

[13]- عبد الوهاب عبيدات، " **واقع الصناعات الغذائية و أفاق تطورها في الجزائر** "، دكتور في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2012،ص ص100_102.

2-2- الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية:

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من الكمائن و الآلات والأسمدة الكيمائية و المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية مرتبطة ارتبطا وثيق باقتصادية التصنيع، و بالخصوص الصناعة الغذائية.[14]

ولهذا مخرجات القطاع الفلاحي بفرعية النباتي و الحيواني تمثل جزءا رئيسيا لمدخلات الصناعات الغذائية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

- مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي: يمكن حصر مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي في ثلاث عناصر: فرع النباتي و الحيواني و المواد الأخرى.

1- الفرع النباتي: و تشمل منتجات التالية:

- الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم مدخلات الغذائية وتتمثل بدرجة كبيرة في القمح و القصب و الذرة، حيث تمثل هذه الحبوب نسبة الاستهلاك واسعة في العالم و خاصة في الدول العالم الثالث هذا من جهة و من جهة ثانية أنه لا يمكن استهلاكها مباشرة من طرف الإنسان بل تمر من الحقل إلى مصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة و نصف مصنعة فهي بالتالي تزود المصانع الغذائية بالمدة الخام.

- الفواكه: وخاصة الحمضيات التي هي إحدى المواد الأولية التي تموين بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع إلى سلع جاهزة للاستهلاك و تتميز بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعل هذه المنتجات موجدة طوال السنة، و من ناحية أخرى أن المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج و تحويله إلى سلع غذائية يمكن نقلها إلى أبعد مكان ممكن.

[14]- بوزيدي حافظ أمين،" **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوج الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2014 ص 11.

– **الخضر**: تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية لتعليبها و حفظها، كمنتج البطاطا و البصل و الطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها إلى سلع جاهزة الاستهلاك مثل منتج الطماطم المصبرة التي يكثر استهلاكها العائلي لذا تصبر لتصبح صالحة للاستعمال إلى فترة طويلة من الزمن.

2– الفرع الحيواني: يمثل الفرع الحيواني جزء مهم في تمويل المصانع الغذائية و ذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية و المتمثلة في الألبان و اللحوم و الأسماك.

– **الألبان**: تعتبر الألبان من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية، و هي سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد، حيث تطورت هذه الصناعة و أصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنوعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم حفظها و تجفيفها، و يمكن نقلها من إقليم إلى أخرى مع المحافظة على قيمتها الغذائية.[15]

– **اللحوم**: تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم و الصناعات الغذائية عن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك فترة طويلة من الزمن، مما يسهل عملية نقلها عبر مسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

– **الأسماك**: إن الأسماك من أهم المواد الأولية التي تزود المصانع الغذائية عن طريق تحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك كالسردين مثلا، وتعتبر بعض الدول العربية ذات موارد سمكية هائلة، جعلتها تكون رائدة في السردين من بين الدول النامية كما هو الحال في المغرب وموريتانيا، كما تعتبر الأسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي تعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، وهذا عن طريق تصنيع مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات والدواجن وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات والدواجن.[16]

[15]– فوزي عبد الرزاق، " **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي** "، أطروحة الدكتورة، علوم الاقتصادية و علوم التسيير، دفعة2006-2007، ص ص05-07.

[16]– عبد الوهاب عبيدات، " **واقع الصناعات الغذائية و أفاق تطورها في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص07.

_ مخرجات فرع الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي:

لاشك أن القطاع الفلاحي هو الأخر يستفيد كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من مخرجات الصناعات الغذائية، و التي تتمثل في سلع غذائية مصنعة و نصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.

3- علاقتها بالقطاع الخدمي:

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية و هذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في أشكال مختلفة، و ذات قيمة وحيوية غذائية كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية، يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات، ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي وفرع الصناعات الغذائية فيما يلي:

3-1- مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

إن التصنيع الغذائي يتطلب مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية و الهندسة الكيميائية و الميكانيكية و المختصين في زراعة الفواكه و الخضر و عمليات الجني و الحصاد و النقل و تخزين الثمار الطازجة، و المختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، و إدارة المصانع مع عمل نشرات و مطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، و عقد مؤتمرات و دوريات للمشتغلين فيها، و هي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

3-2-مخرجات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

إن السلع الغذائية المختلفة و المنتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات، و إذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية فإن هناك طلبا متزايدا على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، و هو ما يؤكد لنا أن القطاع الخدمات يشكل جزء مهم في القطاع

الاقتصادي من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، و هو إحدى الدوافع لتطوير الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة.[17]

المطلب الثالث: الأساليب التكنولوجية للصناعات الغذائية

تعتبر الصناعات الغذائية صناعة تحويلية لإنتاج الغذاء في ظل التطورات العملية التي شهدها القرن العشرون و القرن الواحد والعشرون عن الصناعات الغذائية، في القرون السابقة سواء من حيث التطور التكنولوجي أم من حيث المواصفات والمعايير العالمية المطلوبة في جودة السلع الغذائية وسلامتها.

إن عمليات التطور الحالية في مجال أبحاث التكنولوجيات، قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الإنجازات في أنحاء العالم سواء من حيث نوعية الغذاء أو من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة إلى قارة، مع المحافظة على سلامته وجودته وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية، يمثل عنصرا أساسيا من العناصر الصحية، و لقد أثبت العلماء والباحثين من مجال الصحة البشرية والبيطرية أن الأمراض الناتجة عن تلوث الغذاء، هي المشكلة الأكثر انتشارا في العالم، ولها علاقات كبيرة عما ينتج في المصانع الغذائية، لذا تطلب اتخاذ الإجراءات الضرورية من قوانين وتدابير في المجال الصحي والمراقبة الغذائية وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين من أجل البقاء ولكن توفير المواد الغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات المعيشية، و ذلك بتزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكيد من تنفيذ الموصفات و المعايير التي تقرها القوانين و التشريعات، كما يتطلب كوادر عالية التأهيل و التدريب و الاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بأخر معطيات العلم و المعرفة الفنية لسلامة الغذاء، الأمر الذي يستدعي من الدول النامية، التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية وفق الشروط و القوانين والموصفات العالمية، و هو ما ينعكس إيجابا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول.

[17]- فوزي عبد الرزاق، **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي** مرجع سبق ذكره، ص ص 08- 09.

1- تطوير أساليب صناعة الأغذية التكنولوجيا:

وذلك بإدخال أساليب تكنولوجية جديدة سواء في طرق الصناعة في المعدات والأدوات المستخدمة وهذا ما يطلق عليه النقل التكنولوجي، ويتطلب ذلك دراسة متكاملة لجميع ظروف المجتمع المحلي، الذي يتم اختياره لإجراء عملية النقل التكنولوجي إليه، لذلك لا بد من التخطيط لهذه العملية جيدا من اختيار النقل التكنولوجي فرعا من فروع منظومة التنمية الشاملة لهذا المجتمع والإعداد الجيد لهذه العملية بالتنسيق مع كافة الجهات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية يضمن حسن استقبال المزارعين لعملية النقل التكنولوجي وعدم محاربتهم لها.

2- العوامل المساعدة على نجاح عملية النقل التكنولوجي:

- استعداد المستقبل للتكنولوجيا الجديدة للتعامل معها:

يتمثل استعداد المستقبل للتكنولوجيا الجديدة للتعامل معها أهم الصعاب التي تواجه عملية التطوير التكنولوجي، أن تكون هذه الأساليب الجديدة النابعة من خلال دراسة ما يقوم به الفلاح من أساليب وخروج التكنولوجيا الجديدة من خلال تطوير هذه الأساليب حتى يكون هناك تقارب بين المزارع، و هذه الأساليب الحديثة وبالتالي يقبل عليها ولا يجد صعوبة في التعامل معها.

- أساليب التعامل مع التكنولوجيا الجديدة:

من أهم عوامل نجاح عملية نقل التكنولوجيا هو بساطة تصميم و تشغيل المعدات الجديدة، بحيث لا يتولد عن المستقبل أي إحساس بالعجز أمام الاستفادة من المعدات الجديدة.[18]

[18]- فوزي عبد الرزاق، " **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي** "، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

نظرا لما عانت منه الجزائر خلال الفترة ما بعد الاستقلال من مشكلة المجاعة والبطالة ومختلف مخلفات الاستعمار، ارتأينا أن نبين مسار الصناعات الغذائية وأهميتها و المشاكل التي تواجهها على المستوى الوطني.

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر1962إلى 2014

حاولنا تقسيم هذه الفترة إلى مراحل تمثلت في مخططات وبرامج تنموية للاهتمام بالصناعات الغذائية.

المرحلة الأولى : 1962_ 1979

بعد كل ما عانته الجزائر طيلت فترة الاستعمار ما جعلها تعاني من ما خلفه من فقر وجهلا ودمار على مستوى كل القطاعات، و الهياكل وخلق وضع متدهور في كل المجالات مما جعل الجزائر متخلفة من كل النواحي الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

إلا أن السلطات الجزائر سارعت إلى وضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، خاصة الصناعات الغذائية التي شهدت بناء قاعدة على أساس بعض المشاريع المبرمجة في المخططات منها مخطط قسنطينة، و الهدف من ذلك هو إنشاء وحدة انتاج من الصناعات الغذائية، إضافة إلى ذلك إن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين المستوى المعيشي، و حل مشكل البطالة عن طريق التصنيع ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في إتباع استراتيجية عمالية كثيفة، ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعات الغذائية وما تكسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحض باهتمام من طرف الدولة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقتها الانتاجية سوى 50 % نتيجة لعوامل مختلفة نذكر منها:

نقص رأس المال قلة اليد العامل الفنية والمؤهلة نقص المواد الأولية.[19]

[19]– كينة عبد الحفيظ، " **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2013، ص 47.

المرحلة الثانية: 1980 _1989

تمثلت في الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعات الغذائية خلال برامج الخماسيين الأول و الثاني:

الجدول رقم (1.1) : الانتاج الصناعي الغذائي خلال الخماسي الأول ونسبة تغطية الطلب الكلي (1980_ 1984)

الوحدة :10^3طن

السنوات / المواد	1980	1981	1982	1983	1984	نسبة التغطية للطلب الكلي %
الدقيق و السميد	2234	2250	2320	2410	2487	42
العجائن والكسكس	98.5	101.5	105	108	111	80
الزيت الصناعي	272.2	280	295	299	304	03
السكر	214.5	217	219	200	205.2	04
مصبرات الفواكه	67.4	69	71	73	76.3	60
مصبرات الطماطم	52.8	60	65.5	72	80	85
الحليب الطازج والجاف	520	525	527	530	536	65

Sources : ONS, revue statistiques, N°31,P20

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تعاني العجز في إنتاج السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، على غرار مادتي الدقيق و السميد اللتين سجلتا نسبة العجز معتبرة تقدر 58 % وهذا راجع إلى التطورات المختلفة في المدخلات الأساسية من المواد الخام و هي مادة القمح بنوعيه الصلب و اللين نتيجة عوامل طبيعية و اقتصادية و تقنية.

ويعبر العجز في إنتاج الزيت والسكر عن التدهور الكبير في التمويل الداخلي و الذاتي من هاتين المادتين الأساسيتين، وهذا راجع كذلك إلى افتقار المؤسسة الناشطة في ميدان إنتاج هذا النوع من المنتجات الغذائية

للمدخلات الخام من عباد الشمس و الشمندر السكري، مما انعكس بشكل مباشر على مستوى تلبية الطلب الكلي بنسبة 03 % للزيت ونسبة 04% للسكر و إذا كان عدم قدرة الإنتاج الغذائي على تلبية الطلب الوطني مرده إلى التدهور الحاصل على مستوى إنتاج المواد الخام الزراعية، فإن التصور الذي وضعه المخطط الخماسي الأول التطوير الاستهلاك كان تبعا لتطور الدخل، فتشير الاحصائيات إلى ارتفاع استهلاك بمعدل سنوي قدره 05 % لكن المعدل السنوي لنمو الاستهلاك بلغ 15.2%، وارتفاع من3000دج سنة 1980 إلى5350دج سنة 1984 إلى جانب الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الغذائية، وهو ما أثر على الطلب بالزيادة، كما أن الموارد المتاحة للعائلات عرفت نمو سنويا قدره 10.43 % و ارتفعت الاستهلاكات السنوية من 93 % من مجموعة الموارد المتاحة عام 1980إلى 95 % عام 1984 ويعود ذلك إلى نمو الدخول الأسرية حيث بلغ النمو السنوي 14.4 % خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (1.2): الإنتاج الصناعي الغذائي خلال الخماسي الثاني (1984_ 1989)

الوحدة :10^3طن

السنوات / المواد	1985	1986	1987	1988	1989	نسبة التغطية للطلب الكلي %
الدقيق و السميد	2490	2510	2624	2545	2588	41
العجائن والكسكس	109	108	120.4	109.8	107.7	50
الزيت الصناعي	324	320	324	330	338	02
السكر	218	214	214	216	209	03
مصبرات الفواكه	52	54	56.2	64	68.7	65
مصبرات الطماطم	109	120	155	160	180	90
الحليب الطازج والجاف	630	620	780	790	802	65

Source : ONS, Revue statistiques N°31.P20

من خلال الجدول نلاحظ الأمور زادت سوءا بشكل طفيف فيما يخص مادة الدقيق والسميد، حيث زادت نسبة العجز ما بين الخماسي الأول والثاني بـ1% أي من 58% إلى59%، وهذا راجع إلى أن هناك تأثير للأوضاع الاقتصادية للبلدان الأجنبية التي تمول الجزائر بمادة القمح وهي المادة الأساسية في إنتاج الدقيق والسميد.

أما بخصوص الزيت الصناعي والذي يعتبر من المواد الاستهلاكية الواسعة الاستعمال في الجزائر مازال هذا الإنتاج خلال هذه المرحلة يعرف نوعا من التدهور، هذا ما جعل الدولة تلجأ إلى تغطية هذا العجز عن طريق الاستيراد، وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى عدم التفكير في بناء قاعدة صناعية لمادة الزيت إضافة إلى ضعف إنتاج المادة الخام الزراعية، حيث باءت زراعة عباد الشمس بالفشل، وأصبح الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 2% من الطلب الكلي، كما ورد في الجدول السابق.

أما فيما يتعلق بمادة الحليب ظل العجز مسجلا ولم يتجاوز 35%، ولم يتمكن الديوان الوطني للحليب مشتقاته من تغطية الطلب المتزايد على هذه المادة خلال هذه الفترة، رغم أن الدولة قامت بإعادة تنظيم هذا الديوان من خلال عملية إعادة الهيكلة.[20]

المرحلة الثالثة: 1990 _ 1995

عرفت هذه المرحلة مخططات تنموية سنوية فإن هناك تحسنا على مستوى إنتاج الحبوب وكذلك فتح مجال للقطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في عملية توفير مادة السميد، التي كانت تعرف ندرة خلال السنوات السابقة إلى جانب تحسين إنتاج الطماطم و الحليب، رغم التحسن الملحوظ الذي أشرنا إليه إلا أن الدولة لم تتمكن من تغطية الطلب المتنامي لهذه السلع، ولجأت إلى الاستيراد الذي يكلف سنويا خزينة الدولة أكثر من مليار دولار.[21]

ونتيجة للصعوبات وتفاقم الوضع خلال هذه السنوات اتجهت سياسة التنمية إلى التركيز على تنمية الصادرات باعتبارها عامل جلب العملة الصعبة، وأن يكون تحسين المبيعات في السوق الوطنية في إطار

[20]– بوزيدي حافظ أمين،" **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوج الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** "، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[21]–كينة عبد الحفيظ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

إحلال الواردات، وأن يكون الهدف الأساسي للمؤسسات (كيف ما كانت طبيعتها) و هكذا فإن من شأن هذه الأعمال أن تشكل الأساس في إعادة الهيكلة الحقيقية للصناعات المختلفة.

وفي ظل الظروف السابقة نحاول معرفة مخصصات فروع الصناعات الغذائية من الاستثمارات الصناعية المنفذة باعتبارها الفرع المدروس في هذا البحث من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3) : مخصصات الصناعات الغذائية من الاستثمار خلال الفترة (1990_ 1995)

الوحدة : مليار دج

الفروع	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصناعات الغذائية	3250	2250	990	1125	1345	1475

المصدر: عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 94.

يلاحظ من الجدول أن المخصصات المالية الموجهة لفرع الصناعات الغذائية من مجمل الاستثمارات الصناعية تتذبذب خلا ل هذه الفترة، حيث تبلغ أعلى قيمة عام 1990 بمبلغ 3250مليارد ج، وأدنى قيمة عام 1992 بمبلغ 990 مليار دج، ثم ترتفع تدريجيا إلى أن تصل إلى 1475 مليار دج سنة 1995، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية الموجهة من طرف الدولة أن ذاك كانت تتسم بالاختلال والتمييز بين القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الظروف الاجتماعية السائد في تلك الفترة .[22]

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة الهيكلة : 1995 _1999

يضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية قبل إعادة الهيكلة إحدى عشر مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني وهذا من أجل تلبية الحاجيات الوطنية من الاستهلاك وهي موزعة كما يلي:

[22]- بوزيد حافظ أمين،" **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوج الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

_ خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض IADER وهي موزعة بالولايات التالية: سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس، وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتوجات السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، الكسكس و البسكويت والخميرة وهي ذات الاستهلاك الواسع بالجزائر.

_ المؤسسات الوطنية للمواد الدسمة: ENCG وهي متواجدة في الجزائر العاصمة والمسؤولة عن تزويد السوق بالزيوت والصابون والزبدة النباتية.

– المؤسسة الوطنية للسكر :ENASUCRE ، والمتواجدة فروعها في قالمة، خميس مليانة.

_ ثلاثة مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية: EMIS ، EMIB ، EMAL والتي تتواجد مقراها في المدن التالية: الجزائر، باتنة، سعيدة، وهي مسؤولة عن إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية، لكن في سنة 1998 اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد هو مجمع مشروبات الجزائر.

_ الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت SNTA مقرها بالجزائر العاصمة وهي مسؤولة على إنتاج التبغ والكبريت.

إن أهم ما ميز المراحل السابقة هو اعتماد الدولة على القطاع العام وتهميش دور القطاع الخاص وخاصة في الميدان الصناعي، غير أن عدم قدرة القطاع العام على تحقيق الأهداف التي كان من المفترض أن تتحقق من رفع لمستوى الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في الجانب الغذائي و ذلك بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض، غير أن بعد انخفاض مداخيل الدولة التي تتكون أساسا من عائدات البترول كشف ضعف المؤسسات العمومية، وأصبحت الدولة غير قادرة على دعم هذه المؤسسات من جهة ومن جهة أخرى لم تعد الدولة قادرة على إنشاء استثمارات جديدة وبذلك ترك المجال للقطاع الخاص بسبب تراجع القطاع العام واعتماد أليات اقتصاد السوق حيث أحدثت عدة إصلاحات من مختلف الجوانب الاقتصادية.

وبعد سنة1996 تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها فرع الصناعات الغذائية وحسب الأمر رقم 15_25 المؤرخ في 1995/10/06 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة يضم كل مجتمع من المجمعات الإحدى عشر المشار إليهم في النقطة السابقة مؤسسات عمومية اقتصادية (EPE) تعمل في فروع نشاط متجانسة وعليه فإن صندوق مساهمة الصناعات الغذائية الزراعية وقسم إلى قسمين:

_مجمع الصناعات الغذائية القاعدية وشمل فروع منها: فرع الحبوب، فرع الحليب، فرع النباتات.

_ مجمع الصناعات الغذائية الفرعية: وشمل فروع منها: فرع المشروبات، فرع الدواجن، فرع التبريد.[23]

المرحلة الخامسة: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 _2004

لقد استفاد قطاع الصناعات الغذائية من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى 2004 بصورة غير مباشرة من خلال انعكاس الاجراءات التي شملت القطاعين الفلاحي والصيد البحري على القطاع كما يلي:

بالنسبة لقطاع الصيد البحري:

بما أن صيد السردين يمثل ما يقارب 80% من إنتاج الصيد الوطني، فإن هذا القطاع استفاد من برنامج وطني لتنمية نشاطات تحويل منتجات الصيد البحري والذي صودق عليه بتاريخ 2004/02/20 يهدف هذا البرنامج إلى:

_ عصرنة وسائل الإنتاج وإعادة تأهيلها.

_ تثمين المنتجات الصيدية و تطويرها.

_ الاستغلال الأمثل للموارد الصيدية غير السمكية.

بالنسبة للقطاع الفلاحي: زاد التركيز خلال هذا البرنامج على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للتخفيض من الكميات المستوردة من المواد الفلاحية والزراعية كالحبوب، والحليب التي تدخل في الصناعات الغذائية، وقد بلغت حصيلة الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة ما مقداره 52 مليار دج و بلغ عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة 166502 منصب عمل.

كما أن المخطط السابق يسعى إلى تحقيق أهداف نذكر منها:

_ تطوير عملية تجميع المواد الفلاحية و الزراعية.

_ إنشاء مركز التخزين والتبريد.

_ تشجيع الاستثمار في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تهتم بتحويل المنتجات الفلاحية و الرفع من عدد المؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية، كما يبين الجدول التالي:

[23]- كينة عبد الحفيظ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 106- 108.

الجدول (1.4) مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم الصناعات الغذائية خلال الفترة (2001_ 2004)

النشاط	عدد المؤسسات المستفيدة	حجم الاستثمار (مليون دج)	دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (مليون دج)
صناعة الزيوت	68	696	254
صناعة الحليب	51	1500	184
تجفيف التبغ	11	3	2.7
صناعة السكاكر	10	72	39
نشاطات أخرى	11	56	29

المصدر: طرشي محمد، الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص161.

يوضح الجدول المبالغ المخصصة لتحسين إنتاجية المؤسسات التحويلية الغذائية، والتي بلغ عددها 151 مؤسسة، كما لا ننسى الإشارة إلى الجهود المبذولة لإنشاء وحدات التخزين والتبريد، وذلك لضمان استمرار عملية التمويل وتقليص الواردات من المواد الزراعية الأولية، حيث قدر حجم الاستثمار في هذا المجال 5.7 مليار دج أما الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فقدرة 3.3مليار دج، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بالصناعات الغذائية خلال هذه الفترة.

المرحلة السادسة: برنامج دعم النمو 2005_ 2009

استمر الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال البرامج لكل من الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى الصيد البحري، ترقية الاستثمار، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية، و إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، و الجدول الموالي يوضح حصيلة الإنجازات في قطاع الفلاحة:

الجدول رقم (1.5): حصيلة الإنجازات في القطاع الفلاحي ذات العلاقة بالصناعات الغذائية خلال (2005_2009)

النشاط	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009
توسيع المساحة الصالحة للزراعة	هكتار	124574	40476	56443	10317	20621
غرس الأشجار المثمرة والكروم	هكتار	71440	31074	23841	13351	21441
تأهيل المستثمرات الفلاحية	عدد العمليات	10276	38582	43950	7745	_
فك العزلة وفتح المسالك	كيلومتر	1504	_	928	902	1354

المصدر: _ مصلح الوزير الأول، الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1990_2008، ص6.

_ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة،أكتوبر2010، ص77.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري فإن الدولة ركزت على القيام بدعم الأنشطة الرامية للنهوض به من خلال تأهيل وحدات الصيد البحري، ورشات الصيانة، تربية المائيات، كما سعت إلى الرفع من تنافسية المؤسسات الصناعية، وإنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة السابعة: البرنامج الخماسي 2010_2014

هذه المرحلة تقترن بنهاية البرنامج الخماسي (2005_2009) و الانطلاق في برنامج أخر (2010_2014)، بالنسبة للقطاعات ذات العلاقة والصناعات الغذائية، نجد فيما يخص الفلاحة وفي إطار برنامج التنمية الريفية المتجددة فإن 12000 برنامجا محليا تم إنجازه خلال 2010 إلى 2014، في كل البلديات الريفية، من أجل تحسين ظروف معيشة السكان تثبيت وجودهم في قراهم، وكذا مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد من خلال:

_ تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار.

_ الالتزام المالي للدولة من أجل التجديد الفلاحي.

_ الاستثمار العمومي لتطوير الفلاحة و الصناعات الغذائية.

_ تعبئة القطاع الصناعي لمرافق التجديد الفلاحي.

وقد تم تسخير بعض الوسائل من طرف الدولة خلال هذا الخماسي لإنعاش الصناعات الغذائية على مستوى المؤسسات الخاصة و العمومية، نذكر ما يلي:

_ تستفيد هذه المؤسسات من كل التسهيلات و الضمانات الجديدة عند حصولها على التمويل.

_ إعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي توجد في وضعية صعبة.

_ مرافقة المؤسسات التي تتوفر على سوق محلية للحصول على قروض بنكية لتحديثها بشروط مواتية.

_ تجنيد شركاء أجانب من شأنهم المساهمة في عصرنتها.

وفي كل الأحوال فإن سياسة إنعاش الصناعة الوطنية بصفة عامة وصناعة الغذاء بصفة خاصة التي انتهجتها الحكومة تتطلع إلى رفع حصة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إلى10 % في أفاق 2014.[24]

المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد على الواردات من السلع الغذائية من أجل سد حاجاتها المتزايدة، و رغم السياسات التي اعتمدتها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن ذلك لم يعتبر سيئا حيث ما زالت فاتورة استيراد المواد الغذائية في ارتفاع مستمر، ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، الزيادة الديموغرافية وتوسع الاستهلاك الفردي، وتغير نمط الاستهلاك لدى الفرد الجزائري كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة الطلب الوطني على المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج الزراعي الغذائي والإنتاج الغذائي الوطني وبالتالي التوجه نحو الاستيراد.

1- وضع الواردات في فرع الصناعات الغذائية: نظرا لارتفاع قيمة الواردات الغذائية في الجزائر فإنها تعتبر من بين الدول الأكثر تبعية للخارج في المجال الغذائي، وتعرف الكميات المستوردة ارتفاعا هاما

[24]- بوزيدي حافظ أمين،" **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوج الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** "، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ومستمرا عند الاستقلال، ويعرف ميزان المدفوعات عجزا دائما بسبب ارتفاع الكميات المستوردة مقابل ضعف وانخفاض مستمر للصادرات الغذائية، وهذا ما يوضح في الجدول التالي:[25]

الجدول رقم (1.6): تطور قيمة الواردات الغذائية من سنة 1989 إلى 2006

الوحدة: مليون دينار

السنوات	قيمة الواردات الغذائية	السنوات	قيمة الواردات الغذائية
1989	9725	2000	2426
1991	10987	2001	2395
1993	11847	2002	2740
1995	13245	2003	2679
1997	2544	2004	3604
1998	2533	2005	3570
1999	2307	2006	3680

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصائيات (CNIS)

2_ وضع التصدير في فرع الصناعات الغذائية: تعتبر الجزائر بلد مستورد بالدرجة الأولى، بسبب حجم السلع الغذائية سواء الزراعية أو الصناعات الغذائية الذي يعرف تراجعا مستمرا، وذلك راجع إلى الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال، حيث عملت مختلف البرامج على تعديل بنية الصادرات الجزائرية لصالح المنتجات الصناعية، وقد أدت هذه السياسة إلى استحواذ المحروقات على بنية هامة من قيمة الصادرات الجزائرية تصل إلى 98% وذلك كان نتيجة استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر، حيث كانت الصناعات الثقيلة تمثل أهم مداخل التنمية الاقتصادية وقد تنتج عن ذلك عدة اختلالات في توزيع

[25]- عبد الوهاب عبيدات، " **واقع الصناعات الغذائية و أفاق تطورها في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص ص115- 116.

الاستثمارات بين القطاعات المختلفة الاقتصادية وبين الفروع في نفس القطاع، حيث استحوذ قطاع المحروقات على بنية عالية من الاستثمارات الصناعية خلال المخططات التنموية، هذه الاستثمارات وجهة نحو النشاطات التصديرية لقطاع المحروقات تدهور في الصادرات من السلع الأخرى و منها السلع الغذائية، فبعد الاستقلال كانت قيمة الصادرات من هذه السلع تغطي قيمة الواردات، وبعد ذلك أصبحت الصادرات من السلع الغذائية لا تغطي سوى 01% من قيمة الواردات من هذه السلع، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1.7): تطور قيمة الصادرات في فرع الصناعات الغذائية

(1992- 2001)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	قيمة الصادرات
1992	367.5
1993	932
1994	1737.5
1995	1537.1
1996	3851.8
1997	897.9
1998	545
1999	728
2000	1334
2001	888

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر

تواجه الصناعات الغذائية على غرار باقي فروع الصناعات الأخرى عدة عراقيل نذكر منها:

1_ المدخلات وعمليات تموين: لعل المشكلة المتعلقة بمدى توفر المستلزمات الأولية للصناعات الغذائية محليا من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث أنها مرتبطة بالدرجة الأول بقطاع الزراعة و الإنتاج الزراعي، وقد اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها الأول على المنتجات الزراعية الداخلية (مثل فرع صناعة السكر الذي يعتمد على الشمندر السكري، المنتج محليا) تحولت تدريجيا إلى استيراد معظمها من الخارج، سواء في صورة أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة مثل الحليب المجفف.

ولقد لعبت معوقات دورا في تحويل الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية إلى الاستيراد الخارجي:

- ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة مع نمو الصناعات الغذائية.

- عدم قدرة القطاع الزراعي علي تأمين المدخلات بشكل منتظم و الاكتفاء بالتمويل الموسمي.

- عدم توفر تقنيات الإنتاج و الفرز الحديث في قطاع الزراعية لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية.

- غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل و وحدات الإنتاج الزراعية التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع.

- القصور الشديد في مراكز البحوث التطبيقية.

- منافسة المواد الأولية و نصف مصنعة المستوردة للإنتاج المحلي وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي أو التسويق.

- لم تطور وحدات الصناعات الغذائية عمليات التصنيعية لتطال الشق الزراعي، كما يحصل في بعض البلدان خصوصا في الولايات المتحدة.

2_ تقنيات الإنتاج: ترتكز معظم الصناعات الغذائية في الجزائر على الاستثمارات صغيرة و متوسطة الحجم، باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة التطورات الاقتصادية و التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية تعددت أنماط الإنتاج و التكنولوجيا المستعملة و تراكمت تقنيات الإنتاج منها التقليدية البسيطة مرورا بتقنيات نصف آلية فالآلية سواء كليا أو جزئيا مثال (صناعة الخبز و الحلويات ،و الحليب و مشتقاته) يتم استعمال الآلات المتطورة الحديثة، مع ذلك مازالت معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر تعتمد على الوسائل متوسطة الحداثة و لا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض الثغرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة.

3_ فعاليات البحث و التطوير: رغم أهميته عالميا و ما تؤديه من زيادة القدرة التنافسية و الإنتاجية للصناعات الغذائية، بقية النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر ويعزى ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية و السوقية و قلة الخبرات و ابتعاد المراكز البحثية و الأكاديمية و الجامعية عن تلبية حاجات السوق الفعلية.

إضافة إلى ذلك ندرة مراكز البحث و ضعف تجهيزاتها و مواردها و إداراتها، و تتوفر في بعض وحدات الإنتاج مراكز تقنية، لكن أعمالها الأساسية تنصب على صيانة العتاد و التجهيزات و تحليل المدخلات للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية و الغذائية.

4_ تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية: من العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية، وذلك نظرا للارتفاع المستمر لمؤشر الأسعار الغذائية على المستوى العالمي.

5_ المنافسة الضارة: ظهور تخلفات مع الشركات الأجنبية العملاقة، و التي تفرض عادة استعمال مدخلات تؤمنها هذه الشركات سواء عن طريق إنتاجها الخاص أو عن طريق أساليب تعاقدية مركزية توفر أفضل السلع بأدنى الأسعار.

6_ الصعوبات التسويقية: تمثلت هذه الصعوبات في العراقيل الجمركية و طول فترة الفحص عند حالة تصدير بعض المنتجات المحلية، الأمر الذي يسبب في ضرر لعدد من المنتجين خاصة المنتجات قصيرة أجل

الصلاحية مما يؤدي إلى فسادها مع غياب التأمينات اللازمة، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات عن ظروف و احتياجات الأسواق الخارجية و غياب أجهزة دعم و تشجيع الصادرات الوطنية.[26]

[26]– طرشي محمد، " **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2005، ص ص 148- 150.

خلاصة

تعتبر الصناعات الغذائية خليط من الأنشطة المختلفة من الزراعة و الصناعة، و التي توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل و التعليب، و يلعب هذا القطاع دورا هاما و حيويا في الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنفذ و أداة التقييم و ضبط الإنتاج الزراعي في القطاع الأولي، حيث مخرجاته هي مدخلاته لهذا الأخير، و يعتبر عنصرا محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي، كما يستقطب اليد العاملة و يخلق مناصب الشغل التي تعتبر الحل لأزمة البطالة.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد

يعد الأمن الغذائي قضية محورية، لا يمكن تركها للظروف المتغيرة في العالم والوطن العربي و الجزائر بصفة خاصة، لان معظم دول العالم خاصة الدول النامية تعاني من عجز في الغذاء و انخفاض الدخل للفرد و منه تدهور المستوى المعيشي، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقدار مناسب و مستقر و بطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الامور و اتجه الشعب الى الترشيد والتنمية و بناء الحضارة، كما ان الاهتمام بهذه القضية تضاعف اكثر في الآونة الاخيرة بسبب اعتماد الدول النامية على استراد الغذاء من الخارج، حيث اضحت هذه الدول مستوردة لأغلب المواد الغذائية، هذا ما ادى الى ارتفاع معدل الواردات الذي يأثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، و تبقى في تبعية للدول المصدرة في مسألة الغذاء لأنها تملك الورقة الرابحة التي تضغط بها على الدول المستوردة، ومن هذه الدول الجزائر التي تعتمد بصفة كبيرة في تلبية الحاجات الغذائية للسكان على الاستيراد.

وحاول دول العالم مواجهة اشكالية الامن الغذائي بعدت سياسات وقبل وضعها وجب فهم و تشخيص المفاهيم وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل المقسم الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الاول: الأمن الغذائي و بعض المفاهيم

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل المحددة للطلب على الغذاء

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الاساسية

استحوذت قضية الغذاء و التنمية الزراعية بوجه عام على اهتمام الكثير من المفكرين على الصعيدين العالمي و العربي، ومن خضم ذلك ظهرت مفاهيم جديدة لقضية الامن الغذائي سنتطرق اليه من خلال هذه المطالب.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته

على الرغم من أن هذا المصطلح حديث الاستعمال إلا أنه يحضى بالاهتمام من المنظمات الدولية والمفكرين والباحثين ومن اهم التعريفات ما يلي:

1- مفهوم الأمن الغذائي:

- تعريف منظمة الاغذية و الزراعة FAO:

عرفته منظمة الأغذية بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي كل الاوقات الفرص المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على غذاء كاف، ومأمون يلبي احتياجاتهم التغذوية واذواقهم الغذائية و يكفل لهم أن يعيش حياة موفورة الصحة و النشاط .[1]

- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD:

عرفت الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء بالكميات و النوعيات اللازمة للنشاط و الصحة، و بصورة مستمرة و لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل القطر، و إتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتهم المالية .[2]

[1]- منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة لحالة انعدام الامن الغذائي في العالم ، روما ،2010 ، ص 08.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **الزراعة و التنمية في الوطن العربي نحو أمن غذائي عربي و تنمية زراعية مستدامة** "، العددان الأول و الثاني، ديسمبر، 2009، ص 23.

– تعريف البنك الدولي:

هو إمكانية حصول كل الناس في كافة الاوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم ويتحقق الأمن الغذائي لقدر ما، عندما يصبح هذا القدر بنظمه التسويقية و التجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات، وحتى في اوقات الازمة واوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولي.[3]

– تعريفه لدى منظمة الامم المتحدة:

عرفت منظمة الامم المتحدة الأمن الغذائي تعريفا شاملا يتحقق عندما يستطيع كل فرد والناس وفي جميع الاوقات الوصول الى ما يكفي من الغذاء، المأمون والمغذي للمحافظة على حياة صحية ونشطة.[4]

– يعرف الأمن الغذائي كذلك على أنه هو مدى الاطمئنان الى قدرة الاقتصاد القومي على اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان ، حاضرا و مستقبلا سواء كان ذلك من خلال الانتاج المحلي او من خلال القدرة على الاستيراد .[5]

2– مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي:

– تعريف الاكتفاء الذاتي:

يعرف على أنه سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، اما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج الى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم انتاجه محليا او تم استيراده من خارج الوطن، لذلك يحسب بالعلاقة التالية:

[3]– محمد السيد عبد السلام،" **الامن الغذائي للوطن العربي** "، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والادب، عالم المعرفة، الكويت، 1998،ص 74.

[4]– د عبد المجيد قدي وأخرون، " **الاقتصاد البيئي** "، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ،ص86.

[5]– د رمزي زكري،" **الاقتصاد العربي تحت الحصار**"، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى، بيروت، 1989، ص 305.

(درجة الاكتفاء الذاتي =(الانتاج المحلي /المتاح للاستهلاك)*100)

وهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100%، نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي و تحدث هذا عندما يتساوى النتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، و انعدام الاكتفاء الذاتي هو عندما يزيد المتاح للاستهلاك على الانتاج المحلي ومنه عجز غذائي.[6]

و أيضا هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، ومن ثم فهو يعني الأمن الغذائي دون حاجة الى الاخرين، أي ان القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (السوق المشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا، في تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان بصورة كاملة.

– **تعريف أمان الغذاء:** عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه، توفير جميع الظروف و المعايير الضرورية خلال عملية إنتاج و تصنيع و توزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الامن و الموثوق به صحيا و الملائم للاستهلاك، من خلال هذا التعريف إن قضية أمان الغذاء عبارة عن مجموعة من العمليات المتتالية و المتكاملة بدء بعملية الانتاج إلى عملية الاستهلاك.

– **تعريف التبعية الغذائية:** هي مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجة الحالية للغذاء، وتعرف بأنها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، و تزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان، و خضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدولة المحتكرة و المصدرة للغذاء.[7]

3– مقومات الامن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الاساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي و صنفت في:

---

[6]- د عماري زهير، عامر أسامة، مداخلة بعنوان " **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر** "، خلال 2000-2012 ،جامعة سطيف، ص08.

[7]- تواتي بن علي فاطمة،" **الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012، ص 158.

3-1- المقومات الانتاجية: هي العوامل و الوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام ،و تشمل الموارد الطبيعية وغيرها، والموارد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لكي يستغلها مباشرة في عمليات الإنتاج من هذه الموارد، الاراضي الصالحة للزراعة، و الموارد المائية و الغطاء النباتي، و الثروات الحيوانية وغيرها كذلك تلعب الموارد البشرية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل و الإنتاج و الابداع.

3-2- مقومات القدرة الشرائية:

هي المقدرة المالية للمواطن على شراء ،و هنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء، وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام وأن هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلا بد لهذه الشرائح من أن يكون لديها المقدرة المالية للحصول على الطعام، ومن هنا تأتي فرصة العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من تلبية حاجياتها بالشراء.

3-3- المقومات المساعدة: تشمل **ما** يلي:

3-3-1- الأمن: يعتبر من اهم مقومات الأمن الغذائي فهو حالة الأمان و الطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلاف، وهي بذلك توفر جو الأمن و جو السلامة للعمل و الإنتاج، و كذلك حركة المستهلك للأسواق.

3-3-2- التجارة العالمية: تكمن أهميتها في أنها توفر العملة الاجنبية التي يمكن أن تشتغل مباشرة في استيراد المدخلات (أليات، معدات، تكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي و في بعض الاحيان استيراد الطعام، و التجارة الدولية تمارس من خلال عملية الصادرات و الواردات، فلا بد من تقويتها و تنميتها وتشمل:

- تقوية المنافع الدولية مثل المطارات و الموانئ البرية و البحرية و الجوية و ذلك بتحديثها و تفعيلها و توفير السلامة و الأمن.

- تقوية سلع الصادر وذلك بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية.

- التركيز على السلع التنموية و الانتاج في الاستيراد.[8]

4- أهمية الأمن الغذائي و داعي الاهتمام به:

الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية هما بالنسبة للاقتصاد وجهان متلازمان و ضروريان لا يمكن الفصل بينهما و لا يتحقق أحدهما إلا بالأخر، لا يمكن تحقق نمو اقتصادي مستمر و بوتيرة جيدة، دون تطوير القطاع الزراعي و حل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق و أمثلها، فبوسعنا زيادة مساحة الاراضي الزراعية، ورفع الإنتاج في القطاع الزراعي، بوسعنا رفع إنتاجية العمل المتدنية جدا و ذلك إذا عمدنا إلى التدريب و التأهيل المستمرين.

إن توفر الغذاء بأسعار شعبية مدعومة للجميع يسمح بزيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية، الاجر والدخل الذي يحصل عليه غالبية لا يسمح إلا باستغلال جزء ضئيل من طاقات العمل الكامنة العقلية و الفيزيولوجية، و الاكتفاء الذاتي يسمح بتحرير و تثمير هذه الطاقات الكامنة.

والبحث العلمي هو الوسيلة الاساسية التي تمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء و النمو الاقتصادي، لذى علينا تكوين كوادرنا العلمية بخلق المناخ و الظروف الملائمين للإبداع العلمي اجتماعيا و اقتصاديا و توفير أدوات البحث العلمي، لا توجد تنمية اقتصادية دون بحث علمي، لذا علينا البدء بالاعتماد على العقول المحلية، فنرصد نسبة من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي، و هذا الاخير هو بوصلتنا في التخطيط الاقتصادي و لا يمكن الاعتماد على غيره.

كما أن الاهتمام بشكل واسع و فعلي بموضوعات الأمن الغذائي تعود إلى نشوء الازمة العالمية للغذاء في الفترة (1971\1974) حيث تضاعفت الأسعار خلالها عدة مرات و تعرض الملايين من البشر لخطر الموت جوعا، فتطورت الدراسات في هذا المجال و انتقلت من مجال توفير الغذاء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني فمستوى الأسرة.[9]

[8]- محمد شيبا، نعيمة بارك، " **الامن الغذائي و إشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا** "، مجلة جون اقتصادية عربية، العدد 2041، ص 49.

[9]- د عبد المجيد قدي و اخرون، ، " **الاقتصاد البيئي** "،مرجع سبق ذكره،ص288.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته

من المفاهيم السابقة يمكن استعراض أهم الابعاد التي تتضمنها مسألة الأمن الغذائي وكذلك تفاوت مستويات هذه القضية بين مستوى الكفاف والمستوى التي تطمح إليه.

1- أبعاد الأمن الغذائي

يمكن إبراز أهم الأبعاد لهذه القضية في النقاط التالية:

1-1- البعد الاقتصادي: يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي و الفجوة الغذائية و المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار الأسواق هذه السلع ويشير التعريف السابق إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية فقط (حالة الاكتفاء الذاتي)، أو يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي، و يتضمن هذا البعد جانب تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد و الصحة و عملية التنمية الاقتصادية فضلا عن الشعور أن الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير المتطلبات الاساسية من الغذاء التي تمكن الافراد كعناصر انتاجية من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلا على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته، ومن هنا تتركز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الانتاج المتوفرة في البلاد النامية، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر و تنميته، كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا الزراعة المتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة و تتمثل في تحديد المساحة المزروعة و المساحة المحصولية و التركيب المحصولي الأمثل للزراعة، واستخدام المكننة الغذائية و تربية الحيوانات و الدواجن و الأسماك وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي و الغذائي.

1-2-البعد الاجتماعي: ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأخذ حقوق الانسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الأخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة

حق الغذاء لكل مواطن، ويركز التعريف السابق على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحية و نشطة، حيث أن عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع لابد و أن يسببا في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

1-3- البعد الحركي: يتمثل في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة و كذلك التطورات المتتالية على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية و الطرق الفنية المستخدمة في انتاجها أساليب توزيع الموارد الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة و التي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم اساسا بظاهرة الندرة، و بناء على ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة ويختلف من فترة إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.[10]

1-4- البعد السياسي: يشمل اهم الجوانب السياسية بحيث توفير الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد، وبالعكس إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة من الدول التي تمتلك الموارد الغذائية، من أجل الضغط على الدول المستوردة للغذاء و التأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها فكيف للدول التي لا تملك سلع غذائية أن تملك سيادتها الوطنية، و يظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية للقمح والذرى فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها، فهي تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها و أغراضها السياسية عبر أنحاء العالم.[11]

1-5- البعد الثقافي: هذا البعد يختلف اختلافا كليا على الأبعاد الأخرى لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الارض و العمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي

[10]- السيد محمد أحمد السريتي، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية و الغذائية و البيئية** "، الدار الجامعية، 2011، الإسكندرية، ص ص 288-291.

[11]- قصوري ريم، " **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر** "، مذكر ماجيستير، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة، 2012، ص 69.

وجب على الشعب المشاركة فيها، وقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء.[12]

2-مستويات الأمن الغذائي

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص المستويات المختلفة للأمن الغذائي التي تتمثل في:

2-1-مستوي الكفاف: وفق المقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة و الغذاء (FAO)، فإن هذا المستوى من الغذاء يتوقف مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم و تلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء، و من الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا.[13]

2-2- المستويات الوسطى: تبدأ بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، يتسم بوجود سوء التغذية تزداد كلما اقتربنا من المستوى الأدنى أو مستوى الكفاف، و وفقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية، ومن ثم قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء (الجوع) ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية ككل أفراد المجتمع.

وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وهي ناتجة عن نقص البروتين الحيوي ومصادر الطاقة من الغذاء وينتج عنها:

_ انخفاض الوزن بالنسبة للطول ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية الحاد.

_ نقص الطول بالنسبة للعمر ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية المزمن.[14]

---

[12]- سلاطنية بالقاسم، أ عرعور مليكة، " **معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و ابعاده** "،كلية الأدب و العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ،جوان 2009، ص15.

[13]- لرقام جميلة،" **الأمن الغذائي في الدول العربية** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 36.

[14]- السيد محمد السريتي، " **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** "، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 2000، ص22.

2-3- المستوى المحتمل: ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيم بأعمالهم الانتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية، طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الانتاجي للمشكلة و إمكانيات الانتاج.

ومستوى الدخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء، أي أن هذا المستوى يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

_ عرض الغذاء سواء من خلال الانتاج و التخزين و التجارة.

_ الطلب على الغذاء و كيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

ومما سبق يتضح أن مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2-3-1-عوامل داخلية: وترتبط بالظروف الداخلية للبلد منها على سبيل المثال:

- حجم السكان والمتطلبات الغذائية لهؤلاء السكان، مع الاعتبار أن هذه الاحتياجات قد تتحدد عند مستويات مختلفة.

- إمكانيات الانتاج الغذائي الداخلية و السياسات المتبعة في ذلك.

- الدخل الحقيقي في المجتمع و طريقة توزيعه بين السكان، بما يضمن إمكانية توفير الاحتياجات الاساسية للسكان ككل.

2-3-2- عوامل خارجية: وتتعلق بالظروف المحيطة بالاقتصاد وتمارس تأثيرها عليه مثل:

- موارد النقد الأجنبي التي يمكن اكتسابها بالمقدار الذاتية للبلد عن طريق فائض الصادرات.

- السوق العالمي للغذاء، ومدى توافر المعروض في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها.

ـ الفائض من المعروض العالمي للغذاء، مثل: معونات الغذاء و التسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدولية ومدى استقراره عبر الزمن.[15]

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي و أسس قيامه

1- مؤشرات الأمن الغذائي

أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة وضعية و حالة أي دولة وهي كالتالي:

1-1-الناتج المحلي الاجمالي:

إن اقتصاد بلد ما له معنيين، اقتصادي محلي و اقتصادي قومي، فعلى أساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل و الانفاق في الرقعة الجغرافية للدولة، سواء كان مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

وهناك عدت طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الانفاق و الدخل و القيمة المضافة وهذه الاخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها بحساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال عام واحد.

كما أن الدولة تعتمد على هذا المؤشر، لرصد و متابعة الوضعية الغذائية، لأن التغيرات السنوية في الإنتاج تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين.

1-2- الناتج المحلي الزراعي:

من أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، و التغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا.[16]

[15]- السيد محمد السريتي،" **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره ص23.

1-3- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلى من الغذاء/ العدد للسكان.

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية و بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

1-4-مرونة الطلب السعرية:

تعرف على انها، "درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلع للتغير في سعر هذه السلعة".

وتقاس بالعلاقة التالية :

مرونة الطلب السعرية= التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في سعر السلعة.

فإذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.

أما إذا كانت متساوية للواحد فمعنى ذلك أن الطلب متكافئ المرونة والزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار.

وهناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية نذكر منها:

ـ وجود بدائل: حيث أن هذا البديل يعطي نفس المنفعة للمستهلك مما يجعل الطلب على السلع الأصلية كبير المرونة.

[16]- بلال خزار، " **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة باتنة،2013، ص 22.

_ دخل المستهلك: كلما زاد دخل المستهلك كلما كان الطلب على السلع أو الخدمات أقل مرونة، و العكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة حيث أن ارتفاع أسعار السلع أو انخفاضها يؤدي إلى تغيير الكميات المطلوبة.

_ أهمية السلعة: وهذا حسب نوع السلعة الضرورية أو الكمالية فإذا كانت ضرورية فإن الطلب عليها يكون غير مرن، أما السلعة الكمالية فالطلب يعتبر مرن.

_ نسبة المنفق على السلعة: فإذا كانت نسبة الإنفاق على السلعة صغير فإن الطلب غير مرن أما في حالة الإنفاق على السلعة يأخذ نسبة كبيرة فالتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا.

وينطبق ما تم دراسته على الأمن الغذائي نجد أنه يتحقق في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي التغير في السعر لا يقابله نفس التغير في الكمية المطلوبة، وذلك في حالة أن دخول الأفراد مرتفعة حيث لا يتأثر بزيادة الأسعار أو احتمال وجود سلع بديلة و بالتالي لا يتأثر الأمن الغذائي للمجتمع، وأما إذا زادت الأسعار مع عدم وجود بدائل وانخفاض الدخول للفرد فإن الطلب في هذه الحالة يصبح مرن، وبالتالي المجتمع سيعاني من مشكلة وانعدام الأمن الغذائي.[17]

1-5- مرونة الطلب الدخلية:

يقصد بها التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير دخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرنا، في حين أن الطلب عند أصحاب الدخول المنخفضة يكون مرن، لأنهم يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعر حتى ولو كانت رديئة هذا ما يدفع الدول إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق

دعم مستلزمات الانتاج والشكل التالي يبين طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء في حالة تقديم الدعم أو تحرير الأسعار:

[17]- كينة عبد الحفيظ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2013، ص 42.

الشكل رقم (2.1): طلب الأغنياء وطلب الفقراء على الغذاء

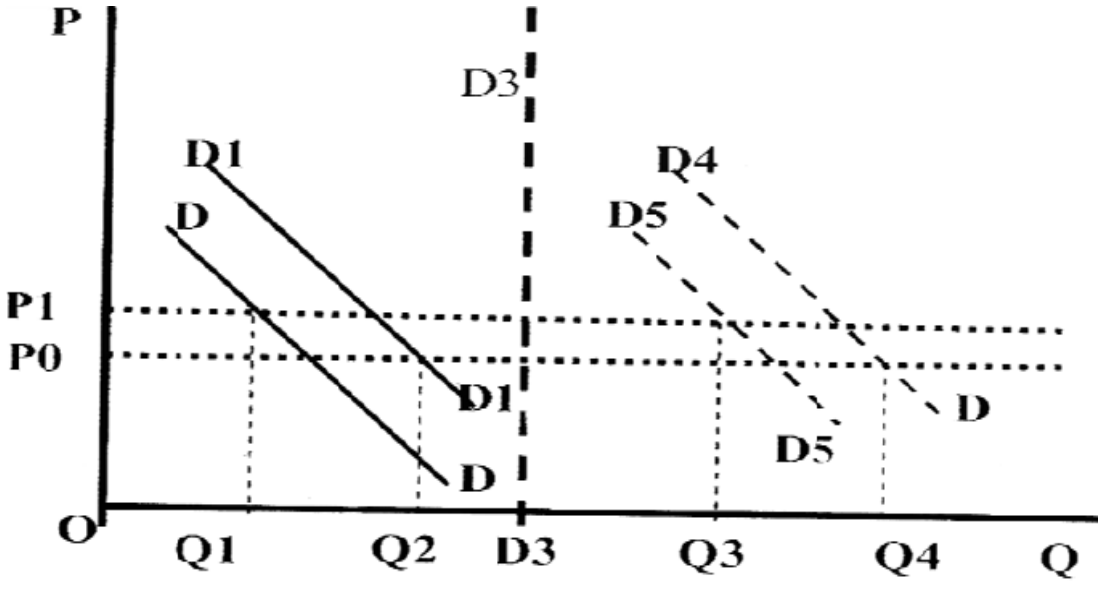

المصدر: سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي- مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009،ص:ص:74،73.

من خلال الشكل يتبين أن طلب الأغنياء لا يتأثر بتغير الأسعار حيث تقترب مرونته من الصفر في D3D3 أما طلب الفقراء في حالة دعم مستلزمات انتاج الغذاء DD يتحدد عند السعر P0 بينما في حالة تحرير الأسعار سينتقل إلى P1 و بذلك ينخفض طلب الفقراء إلى D2D2 مع انخفاض الكمية

المطلوبة إلى Q1 وهذا الانتقال سوف يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر و الجوع وانخفاض الطلب الكلي من Q4 إلى Q5، و بذلك يتزايد العجز الغذائي في المجتمع وتتزايد معه حالة انعدام الأمن الغذائي.[18]

[18] – سالم توفيق النجفي، " **الأمن الغذائي العربي–مقاربات إلى صناعة الجوع** "،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2009، ص74.

2- أسس قيام الأمن الغذائي

يعتمد قيام الأمن الغذائي على 03 ركائز أساسية هي:

2-1- توافر الأغذية: توفير الغذاء يتطلب أن يكون قادرا على انتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها، وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة وعادلة، وهو الأمر الذي يثير مسألة قدرة الدولة على مجابهة كل التحديات من أجل ضمان توفير الأغذية لمواطنيها طول السنة.

2-2- القدرة على الحصول على الغذاء: وهي عنصر جد ضروري في معادلة الأمن الغذائي، ولأن كل أفراد المجتمع بحاجة إلى الحصول على الغذاء وتشمل على القدرة الشرائية للمواطنين قصد شراء حوائجهم من الأغذية وغير ذلك من الإمدادات الزراعية و الحيوانية، وهنا يقع على عاتق الدولة واجب تحسين قدرات الكسب فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية خاصة الطرق وشبكات النقل.

2-3- استخدام الأغذية: ويقصد بها توفير مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في مختلف الأوقات، و بالطريقة الصحيحة و السليمة للحصول على ما يكفي من طاقة لممارسة حياة ملؤها الصحة و النمو المتوازن.[19]

[19]- ونوغي مصطفى، " **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الافريقي** "، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 29.

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل المحدد للطلب على الغذاء

تعتبر الأزمة الغذائية أزمة ارتفاع اسعار المواد الغذائية مآخرا من أهم المشاكل المعاصرة التي تأثر بشكل كبير على المحيط العالمي ونظامه الجديد، ولتجنب هذه الوضعية يجب التطرق لسياسات تحقيق الأمن الغذائي والعوامل المحددة له، والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي

1- سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تتفق مع المفهوم الأول للأمن الغذائي، في أنه يتعين على الدولة إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الغذائية محليا، في حالة وجود علاقات اقتصادية غير مستقرة وكذلك في ظل وجود احتكارات دولية للغذاء، وتنفيذ هذه السياسة قد يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل للموارد، والذي يعني ضمنيا التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ولكن ليس من الضروري التضحية بالتنمية الاقتصادية، إذ يجب على الدولة مستقبلا تنمية الانتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي بأقل تكلفة ممكنة، ويتعين عليها الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق تنمية المساحات المزروعة من أجل زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتنمية الإنتاج الحيواني و السمكي.

2- سياسات بناء المخزون من مجموع السلع الغذائية الأساسية:

تتصف السلع الغذائية الزراعية بموسمية إنتاجها بينما يستمر الطلب عليها طول السنة لهذا تعمل الدولة على تخزين المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي، حيث تهدف عملية بناء المخزون من السلع الغذائية إلى سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول السنة تحسبا لأي أزمات عالمية أو محلية، كما يعمل المخزون على استقرار أسعار تلك السلع من خلال ديناميكية العرض و الطلب التي يؤمنها المخزون الاستراتيجي، ولمواجهة أزمة الغذاء الحالية أولت الدول العربية خاصا بتطوير بناء المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب والتي يزداد الاهتمام بمخزونها عربيا و عالميا.

ووفقا للسياسات المتبعة في الوطن العربي فإن الدول العربية تسعى لتطوير الطاقة التخزينية وتخصص موارد مالية لشراء واستيراد محاصيل الحبوب كالقمح والأرز والذرة، وفي معظم الدول العربية عادة ما يتم تخزين كميات من السلع الغذائية الأساسية تكفي لحاجات الدول لفترات زمنية بين ثلاثة وستة أشهر، وفي فترات الوفرة يتم إحلال المخزون بمحصول الموسم الجديد من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، وبالإضافة إلى الحبوب يشمل المخزون سلعا غذائية أخرى تختلف بين الدول العربية وتظم الحليب الزيوت النباتية والسكر واللحوم وغيرها.

3- سياسة تجارة السلع الغذائية:

سعت الدول العربية الى تعديل سياساتها التجارية بما يؤدي الى الحد من آثار أزمة الغذاء العالمية، ومن أهم هذه السياسات في المدى القصير سياسة الإعفاء الجمركي للسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة، كما تابعت الدولة العربية إجراءات انضمامها الى منظمة التجارة العالمية بجانب انضمام مجموعات مختلفة منها في تكتلات اقتصادية بهدف تعزيز اقتصادياتها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبها من تكامل اقتصادي يقوي من قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، حيث انضمت بعض الدول لتكتلات اقتصادية إقليمية مثل مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، كما انضمت مصر والسودان الى مجموعة السوق العامة لشرق وجنوب إفريقيا.

4- سياسة الترشيد في مجال الغذاء:

وتتمثل هذه السياسة في ترشيد العادات الغذائية الاستهلاكية غير الرشيدة من أجل تحقيق مستوى الأمن الغذائي، عن طريق ضبط مستويات الاستهلاك، بحيث تتماشى مع الإمكانيات المتاحة، ومع الاحتياجات الغذائية الصحية والملائمة لظروف المجتمع طبقا للمعايير الدولية، حيث يلاحظ في معظم الدول النامية الإسراف في استهلاك السلع الغذائية، ولذا ينبغي على الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي إتباع سياسة الترشيد في مجال الغذاء، وذلك بتعديل وتصحيح أنماط السلوك الإنساني غير الرشيدة من جانب المستهلكين أو المنتجين بهدف تقليل الفجوة الغذائية.[2]

ومن أهم الوسائل التي تحقق سياسة الترشيد في مجال الغذاء مايلي:

- تعديل أنماط الاستهلاك غير الرشيدة من خلال زيادة تكلفة إشباع هذه العادات الاستهلاكية.
- ترشيد دعم السلع الغذائية.

- ترشيد استيراد السلع الغذائية.
- تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين.
- الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعة الناتجة عن الاختلال الطبقي، والذي يسبب اختلال في نمط الاستهلاك الغذائي.

5- سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية والخدماتية:

تهتم الدول العربية بوضع سياسات تشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة و الأمن الغذائي، وتهدف هذه الاستثمارات في الظروف العادية الى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وقد كثفت معظم الدول العربية جهودها في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، بالإضافة الى الاستثمار في مشاريع البنى التحتية و في مجال الري واستصلاح الأراضي، وكذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية والخدماتية، كما قامت بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات والموارد الزراعية في داخل الوطن العربي مثل السودان و مصر، وفي خارج الوطن العربي في باكستان وبنغلاديش.[20]

المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء

قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء، و التي جاءت على الشكل التالي:

1_ طلب المستهلك على المنتجات الزراعية:

يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبيا، خاصة المنتجات الزراعية التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا و القمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرنا كاللحوم و الفواكه، ولكن بتغير الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن

[20]- جلولي محمد، " **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية- دراسة حالة – ولاية سعيدة** "، رسالة ماجستير جامعة تيارت 2011، ص 100.

ويتحسن المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لابد من اقتنائها.

2_ طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية:

و هو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتوجات الزراعية و بيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والمضاربون هم المسيطرون على الجزء الكبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية.

3_ طلب المخزون:

وهو طلب المخزنين إما أن يكونوا تجارا أو أصحاب مطاحن أو المزارعين أنفسهم، فمعظم المحاصيل تتصف بالموسمية فمثلا حصاد محصول القمح تجدها على مدار السنة، وبذلك فإن جزء كبير من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء كانوا أفراد أم دولة.

4_ طلب المزارع:

وهو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه، ودواجنه، ويتأثر الطلب بعدد الحيوانات و سعرها و أسعار المحاصيل الأخرى، وهنا طلبات أخرى تمثل في الطلب على مواشي التربية ومواشي اللبن والتبن والعلف في المناطق التي لا تنتج منها كميات كافية.

5_ طلب المصانع:

ويكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خامة في العملية التحويلية وتستعمل معظم المحاصيل كالطماطم، والقمح، القطن وغيرها.[21]

أما محددات الطلب على السلع الغذائية كانت على النحو التالي:

[21]- محمد السعيد الفتيح، " **مبادئ الاقتصاد الزراعي** "، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب،1979، ص 151.

1- عدد السكان و معدل النمو السكاني:

تعتبر من العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء، حيث توجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان ومعدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى.

1-1- عدد السكان:

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب:

- الجانب الكمي: حيث كلما زاد عدد السكان يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

- الجانب النوعي: يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي، والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء، بحيث يسبب انخفاض مستوى التعليم و نوعيته إلى ظهور سلوك غير رشيد، يتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليما إلى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، بالإضافة إلى قلة مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهم.

- الجانب التوزيعي: يتمثل في التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية:

وذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث ظروف العمل أفضل ومستوى الأجر مرتفع، إضافة إلى تغير أنماط استهلاك النازحين من الريف إلى المدن مما يؤدي إلى حدوث زيادة سريعة في الطلب على الغذاء.[22]

[22]- فالحة قطاب، " **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية** "، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشلف، 2012، ص ص 30-31.

1-2- النمو السكاني:

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، بنسبة أكبر أو أقل من معدل النمو السكاني، أما إذا كان هناك توازن بين معدل النمو السكاني و معدل نمو الطلب على الغذاء يؤدي إلى المحافظة على المستوى المعيشي للفرد.

الشكل رقم(2.2): العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان

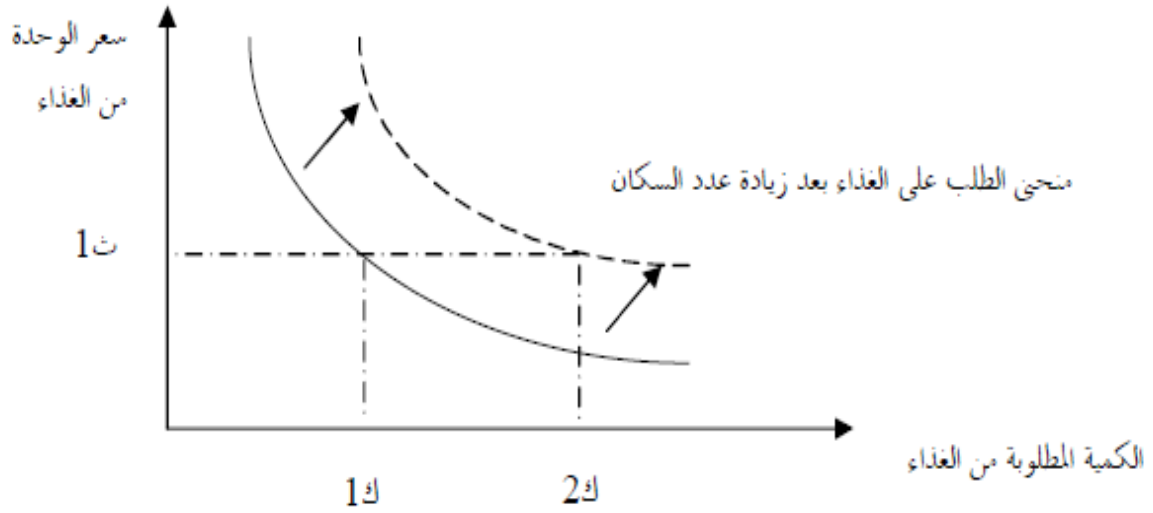

المصدر: السيد إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، د السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص2012.

2_ الدخل الحقيقي ومعدل نموه:

عادة ما تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى زيادة إمكانيات المستهلك، والتي تنعكس في زيادة طلبه على جميع السلع والخدمات بما فيها طلبه على الغذاء بالرغم من ثبات أسعار الغذاء والعوامل الأخرى، وهذا يعني زيادة الطلب على الغذاء وانتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليمين كما يتضح ذلك من

الشكل السابق، و العكس صحيح، ويتحقق ذلك إذا كانت المجموعة الغذائية معظمها سلع رديئة فتؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى نقص الطلب على الغداء و انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليسار.

3_ مستوى أسعار الغذاء:

تقرر النظرية الاقتصادية أن أسعار الغذاء من العوامل المحددة للطلب على الغذاء، حيث توجد علاقة عكسية بين الطلب على الغذاء و أسعاره، ويتوقف أثر التغير في أسعار الغذاء على الطلب عليه وعلى مرونة الطلب السعرية.

3_1 تأثير أسعار الغداء في الطلب عليه:

تلعب أسعار الغذاء دورا أساسيا في التأثير على جانب الطلب على الغذاء، و بالتالي تلعب الأسعار دور مهم في تحديد القوة الشرائية للحصول على الغذاء، فارتفاع أسعار السلع الغذائية تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة، ومن ثم انخفاض الطلب على الغذاء، والعكس حالة انخفاض أسعار الغذاء، فالعلاقة بين أسعار الغذاء و الطلب عليه عكسية، فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء قلت الكمية المطلوبة منه و العس صحيح، وكذلك يكون منحنى الطلب على الغذاء سالب الميل كما يتضح ذلك من الشكل التالي:[23]

[23] – فالحة قطاب، " **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية** "، مرجع سبق ذكره ص 32.

الشكل (2.3) : العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء و أسعار الغذاء.

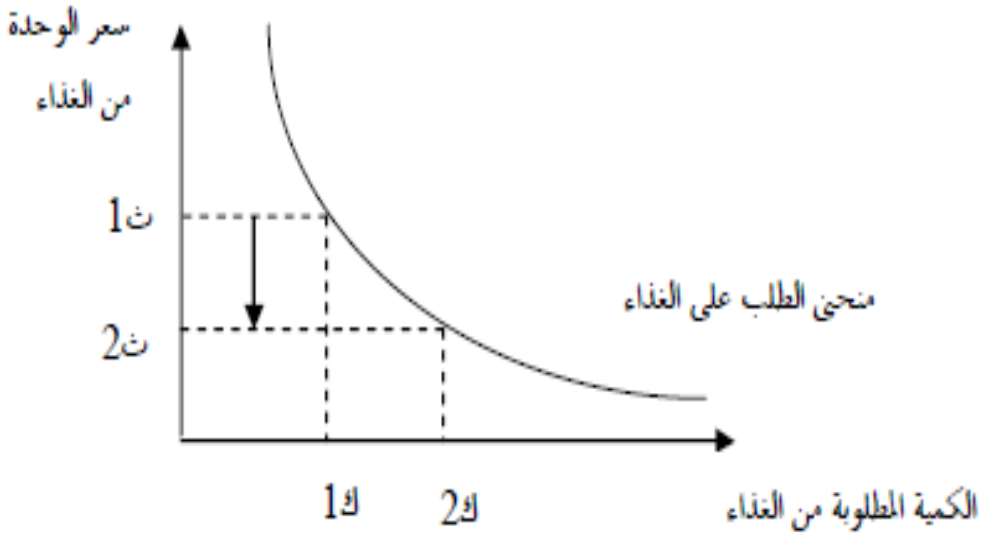

المصدر: السيد إبراهيم مصطفى، و أخرون، مرجع سبق ذكره ص 208.

3_2 مرونة الطلب السعرية:

تستخدم في توقع الكمية المطلوبة من الغذاء الناتج عن تغير الأسعار، وفي التخطيط لمواجهة هذا التوقع يتميز الطلب على السلعة الغذائية بانخفاض مرونة الطلب السعرية، حيث تقل مرونة الطلب السعرية لمعظم السلع الغذائية عن الواحد الصحيح، لأنها سلع ضرورية، ومن ثم، فإن التغير في أسعارها لن يترتب عليه إلا تغير محدود في الكمية المطلوبة منها.

4_ السياسات الاقتصادية:

تتمثل في مجموعة من القوانين والاجراءات الحكومية التي تتخذها بهدف تحقيق أهداف معين خلال فترة زمنية.

ومن أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء ما يلي:

4_1 سياسة إعادة توزيع الدخل القومي:

تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين محدودي الدخل، من خلال دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية أو من خلال تقديم تحويلات مالية مباشرة لهم.

4_2 السياسة الخارجية:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي: تسهم في زيادة الطلب على الغذاء من خلال تغير الأنماط الاستهلاكية و التوزيع في الاستهلاك غير الرشيد، وزيادة الاستهلاك الوسيط من المنتجات الغذائية.

- سياسة تحرير التجارة (الجات): تتمثل في تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، بحيث يؤثر ذلك في الطلب على الغذاء من خلال ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تخفيض دعم الإنتاج و التصدير محليا وارتفاع أسعار الواردات الغذائية.

5_ عوامل غير اقتصادية:

وتتمثل في العادات الاستهلاكية والعوامل النفسية والثقافية، ويختلف تأثير هذه العوامل في الطلب على الغذاء من مجتمع إلى أخر، وتقرر النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين هذه العوامل والطلب على الغذاء خاصة في الدول النامية.[24]

[24]- فالحة قطاب،" **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

1_ العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذ يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الانتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلال مستوى عرض و طلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى.

2_ العوامل الطبيعية:

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

_ انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.

_ اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام إلى أخر.

_ عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها و والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

_ دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية و تدمير البيئة، والذي له أثر كبيرا في استفعال الأزمة الغذائية.

_ التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.[25]

[25]– رزيقة غراب،" **إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وافاق** "، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3_ الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحويل الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي الكثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي

داعم، وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى، كما لا يعطى أهمية كبيرة لتعزيز البحث و الاستثمارات الزراعية، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.[26]

4_ العوامل التكنولوجية:

استعمال التكنولوجيا لا يعني استخدام المعدات و الأدوات الحديثة في الإنتاج الزراعي، إنما هي التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تسهم في تحسين استثمار كل من الماء والتربة الزراعية وترشيد استعمالهم لتطوير المحاصيل الزراعية و توفير الغذاء، فلقد عرفتها منظمة الأغذية و الزراعة، على أنها "أي تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، و إدخال تحسينات على النباتات و الحيوان أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة".

والملاحظ على اغلب الدول النامية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيقها للأساليب الزراعية الحديثة، هذا ما أدى إلى تدهور وتدني إنتاجية المحاصيل الزراعية و هدر الموارد الطبيعية.[27]

[26]– الجمهورية اليمنية، " **المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي** "، أبريل 2005، ص 35.

[27]– د محمد السيد عبد السلام،" **الامن الغذائي للوطن العربي** "، مرجع سبق ذكره، ص 157.

المبحث الثالث: استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم القضايا الشائعة في الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصف خاصة،كما يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه معظم الدول العالم في وقت الحاضر لذا وضعت الجزائر سبل لتحقيق الأمن الغذائي و التي تطرقنا إليها في هذه المطالب، سبل تحقيق الأمن الغذائية و المطلب الثاني تغطية الفجوة الغذائية و أخير تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

من خلال استراتيجيات القطاعين الزراعي و الصناعي المتمثل في الفروع الصناعات الغذائية على الشكل التالي:

1- الاستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي تمثلت في الخطاب الرئيس الجمهورية حيث اعتبر أن الاستقلال الوطني مرتبط بالأمن الغذائي قائلا: إن التحديات الاستراتيجية التي تستوقفنا في مواصلة المجهود الرامي إلى جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو و لرخاء الساكنة كلها و لأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم.

إن الرهان هو الحفاظ على الاستقلال الوطني، الذي يستلزم ضمان الأمن الغذائي لشعبنا و الرهان أيضا التنمية المتواصلة التي تكون فيها الفلاحة محرك قويا يخدم أجيالنا و هو كذلك أن تبلغ الغاية المرجوة من تلك المسيرة الطويلة التي قدتنا إلى استرجاع الحرية و استعادة أرض الأجداد.

و خطاب الرئيس يؤكد عدة سبل لتحقيق الأمن الغذائي منها:

- ترقية التقنيات و الصناعات الملائمة مع التحولات المناخية.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاق من الإنتاج المحلي.
- تحسين الميزان التجاري الغذائي.

- حماية و تثمين المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.[28]

2- استراتيجية الصناعات الغذائية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبير بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به لأنه القطاع الأكثر حيوية للاقتصاد الوطني تتدخل لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان الجيد و ذلك عن طريق:

2-1- الإطار القانوني و التنظيمي:

من أجل حماية المستهلك و حماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة المعايير لتوفير الرقابة وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن.

- أصبحت عملية التسجيل التجاري أمرا بسيطا.

- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 60%إلى 70%.

- تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، و كذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت فترة التسديد إلى سبعة سنوات.

- نسبة الصادرات و الواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5%من المواد نصف مصنعة و30%من المصنعة و يعتمد هذا الشرط الإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

[28]- بوشارب خالد، " **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي حالة الجزائر** "، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف يوم 23- 24 نوفمبر2014، ص ص 16-17.

2-2- إطار المؤسساتي:

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم و سير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد الموارد المائية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوزارة الوصية و الترقية الاستثمار)يليها العديد من المؤسسات و المخابر.....الخ.

2-3- إطار التقني:

إن انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتحت المجال أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا ضروريا ،فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب و المحلين ،خاصة المواد الاستهلاكية (الزيوت، الدهون، السكر)

و في الأخير يعتبر قطاع الزراعة و الصناعات الغذائية مصنعا كأولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر.[29]

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية في الجزائر وصعوبة تغطيتها

يغلب على قيمة الفجوة الغذائية التذبذب من سنة إلى أخرى نظرا للتغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، إذ تواجه الجزائر عجز في كافة السلع الغذائية باستثناء الأسماك والخضر والفواكه التي تعتبر من مستويات الاكتفاء الذاتي.

في المقابل شهدت بعض السلع الغذائية تراجعا كبيرا في نسب الاكتفاء نظرا لانخفاض الإنتاج و انعدامه في الأحوال، كما هو الحال في مادة السكر، الزيوت التي تشهد ارتفاعا كبيرا من حيث قيمة الواردات وتكشف الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابعة لمصلحة الجمارك، عن استمرار تحسن المداخيل الجزائرية، إلا أن ذلك يتم موازاة مع استمرار ارتفاع الغلاف المالي المخصص للواردات، حيث سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا يقدر ب341 مليون دولار خلال الشهرين الأولين من عام 2015

[29]- خليف الصافية، " **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة دراسات الجامعية التطبيقية، 2015، ص ص 85-86.

مقابل فائض 1.71 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2014، وحسب هذا المركز فإن الصادرات الجزائرية بلغت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى فبراير في 2015 ب 7.72 مليار دولار مقابل 10.82 مليار دولار خلال نفس الفترة أي بتراجع 3.1مليار دولار بنسبة 28.6 %

وفيما يتعلق بالواردات فقد بلغت 8.06 مليار دولار مقابل 9.11 مليار دولار خلال العام الماضي مسجلة بذلك انخفاض ب1.05مليار دولار أي بنسبة 11.44 %

وقدرت صادرات المحروقات التي تمثل 94 % من إجمالي الصادرات أول شهرين من 2015 ب 7.24 مليار دولار مقابل 10.27 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي منخفضة ب 315 مليار دولار (30.31%) .

وفي 2014 بلغت القيمة الاجمالية للصادرات 60.04 مليار دولار مقابل واردات سلع بلغت 59.44 مليار دولار .[30]

اقتصر دور الدولة في بعض الأحيان خلال هذه الفترة للإسهام في برنامج التنمية الريفية، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية، إفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في مجال الزراعي و الدخول في عملية الاستثمار والإنتاج و التسويق، وكان من أثار هذه السياسة عجز في تقليص الفجوة الغذائية نتيجة للتحول السريع للقطاع الخاص، الذي لم يستطيع تغطية الطلب المتزايد من المنتوجات الغذائية، نتيجة للصعوبات التي تواجهه من الاستثمار في القطاع الفلاحي وعلى سبيل المثال حصر إشكالية التحويل من طرف البنوك، كذلك العراقيل الإدارية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأوضاع المتعلقة بالعجز الغذائي ستزداد تعقيدا بسبب تغيرات دولية، وتحولات اقتصادية كبرى، فلم تعد الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لمزيد من الاستثمارات متاحة، ولا التكنولوجيا الحديثة التي تبني عليها الآمال في مستقبل التنمية الزراعية أيضا متاحة وهذا بفعل تعقيدات وشروط الانضمام للشراكة الأورو متوسطية من جانب أخر محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أن رفع الدعم للمنتوجات الفلاحية من طرف الدولة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة سيكون أثر سلبي على الدول المستوردة للغذاء كما هو الحال بالنسبة للجزائر، إن لم تعمل على

[30]- مركز الوطني الإحصائيات تابع للجمارك 2015.

وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية و التكييف مع التحولات الاقتصادية العالمية .[31]

المطلب الثالث: تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

إن استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر تواجه العديد من التحديات المستقبلية والتي يمكن أن ينجزها في:

1_ ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب:

إن الموارد المائية في الجزائر شحيحة و محدودة بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضا بالانخفاض الواضح، وقد ركزت السياسات المائية خلال البرنامج الخماسي (2009_ 2014) على إدارة عرض الموارد المائية، إلا أنه لم يوجه اهتمام هائل بجانب الطلب على المياه، ومن ثم طلب كفاءة استخدام لمياه منخفضة، وأدى إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية.[32]

وحسب بعض الدراسات، فإن غالبية الدول العربية تتجه بسرعة نحو أزمات حادة في شح المياه العذبة، خصوصا وأن الإمدادات من المياه لا تزال تتسارع بالانخفاض، و بحلول عام 2025 يقدر أن يبلغ معدل حصة الفرد نحو 500 متر مكعب سنويا، أي بنسبة 15% عما كان عليه المعدل في عام 1960، عندما كانت تبلغ حصة الفرد 3300متر مكعب للسنة.[33]

[31]– فوزي عبد الرزاق،" **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[32]– مختار ديدوش فاطمة، " **استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل تحديات الإقليمية و الدولية** "، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، تيارت، 2015، ص 84.

[33]– الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أكتوبر، 2014، ص 16.

الشكل رقم (2.4): المياه المتاحة سنويا (1960_ 1999)، و المتوقعة لعام 2025.

للفرد(متر مكعب)

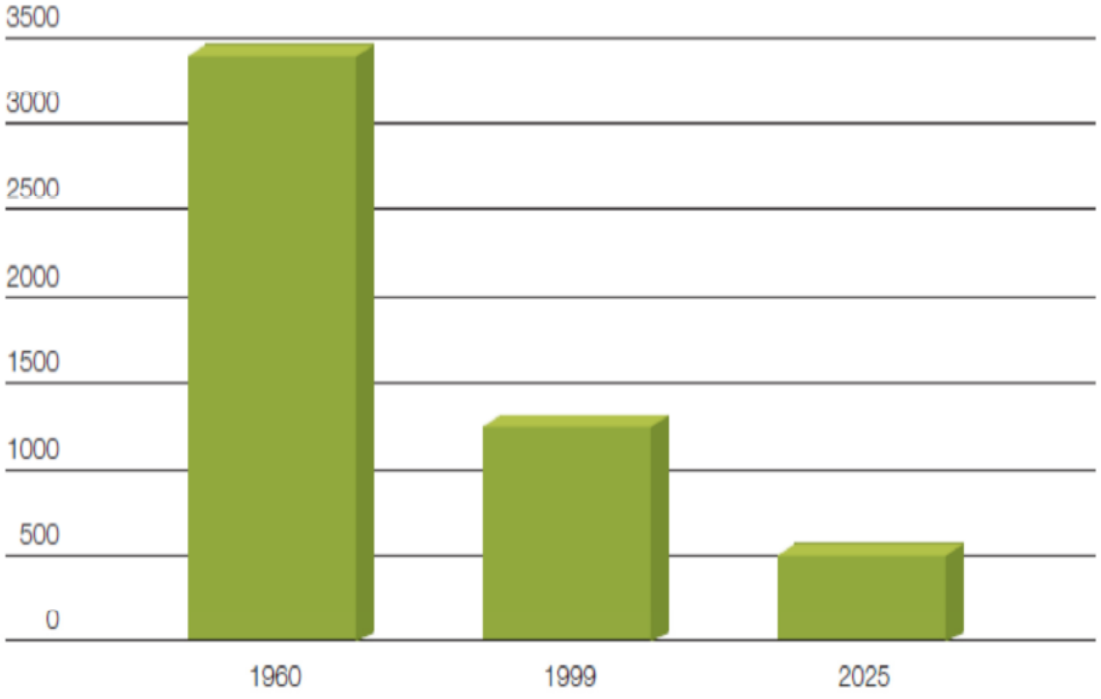

المصدر: إيفاد، Fighting water scarcity in the arab countries

2_ تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي و ضعف الخدمات الزراعية المساندة:

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، و لمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية.

ويؤدي هذا إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث و الارشاد و التمويل الزراعي ومنظمات المزارعين إلى جانب احتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور و السلالات المحسنة، خاصة في ظل اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

3_ سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى:

تتبنى الدولة مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي دون أدنى اهتمام خاص للمحاور الباقية للأمن الغذائي المتعلقة بعودة سلامة الغذاء، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في السوق و تأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء

4_ تركيز السياسات الزراعية على الانتاج دون التسويق و التصنيع الزراعي:

هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، و جهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جهة أخرى، إذا تم استثمار أموال كثيرة في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك استثمارات ملائمة لتطوير تسويق و تصنيع هذا الإنتاج.

5_ ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية:

ما زال التنسيق على مستوى السياسات الاقتصادية و التجارية و الزراعية يتسم بقدرة كبيرة من التواضع مع ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية مما أضاع مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة تحقيقها، وأدى إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة على المنافسة في الأسواق العالمية.[34]

[34]– مختار ديدوش فاطمة، " **استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل تحديات الإقليمية و الدولية** "، مرجع سبق ذكره، ص85.

خلاصة

نستخلص من هذا الفصل أن الأمن الغذائي يعتبر من أكبر التحديات التي يشهدها العالم ككل لأن الطلب على الغذاء أكبر من عروضه، و ما يقابله من التزايد السكاني السريع أمام تقلص المساحة الزراعية أدى إلى زيادة الفجوة و بذلك يحدث تناقص كبير في المخزون الغذائي، وكذلك ما يميز الأمن الغذائي من طابع اقتصادي سياسي و اجتماعي و أبعاد أخرى ذات أهمية، و لا سيما أن الغذاء هو المصدر الأساسي لحياة الإنسان.

كما حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي، و بعض المؤشرات من ناتج محلي إجمالي، و ناتج محلي زراعي، و متوسط استهلاك الفرد ومرونة الطلب السعرية و الداخلية .

أما من جانب سياسات الأمن الغذائي و محددات الطلب على الغذاء، رأينا أن أهمها الدخل المعروف في النظرية الاقتصادية بالعلاقة الطردية بين الدخل و الطلب، و السكان لأنهم المستهلكون للمنتجات الزراعية أما أسعار الغذاء نظرا لأهميتها في تحديد الكمية المطلوبة و المعروضة من الغذاء، و حتما المحددات بتفضيلات المستهلكين المتمثلة في العادات الاستهلاكية و ما ألفه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي التي يجب أن يكون أمن، و من بين السلع التي تحقق الأمن الغذائي " الصناعات الغذائية " التي تعتبر أهم المفاتيح.

المقدمة العامة

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية في كل من مطاحن مهدية وملبنة سيدي خالد بتيارت وهي مؤسسات ذات أسهم، بارزة من حيث الرواج الذي تعرفه منتجاتها من جهة ومن جهة أخرى تعد مورد مهم لكافة أفراد و شرائح المجتمع.

وتتميز منتجات هذه المؤسستين بطلب مرتفع، فهي سلع لا يمكن الاستغناء عنها في الواجبات اليومية، كما أنها تتميز بالتنوع عن بعضها البعض و الاختلاف من حيث الحجم و النوعية، وعرفت هذه المؤسسات استقرار ميز مختلف جوانبها، خاصة المالية و الاقتصادية منها منذ انطلاقها كون النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات يعد من الأنشطة المغرية للمستثمرين، و ظهور منافسين في السوق.

و حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دراسة تقييمية للعرض و الطلب على مستوى ولاية تيارت.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالولاية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسستين.

المبحث الأول: دراسة تقييمية للعرض و الطلب على مستوى ولاية تيارت

سنحاول في المبحث التطرق إلى العرض و الطلب " الحبوب، الحليب " على مستوى الولاية على العموم و في مطاحن مهدية و ملبنة سيدي خالد على الخصوص.

المطلب الأول: العرض و الطلب " الحبوب، الحليب " لولاية تيارت

1- الحبوب: تتميز الولاية بمكانة هامة على المستوى الوطني في إنتاج الحبوب بنسبة 13% و عرفت الولاية خلال السنوات الأخيرة تنوعا حقيقيا في الإنتاج الفلاحي، و الذي مكنها من نيل مرتبة مميزة في تمويل السوق الوطني.

الجدول رقم(3.1): تطور إنتاج الحبوب في الولاية خلال الفترة 2013-2015

السنوات / المنتوج	2013	2014	2015
القمح الصلب	2127500	1579000	1770600
القمح اللين	1070500	480700	630000
الشعير	2743000	850000	989400
الأعلاف	2000000	950000	667800

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مديرية المصالح الفلاحية –تيارت–

أ_ إن الإنتاج المحلي غير قادر على توفير الحبوب لذا تلجأ إلى استيراده من الخارج و هو موضح في الجدول التالي خلال الفترة 2013-2015

الجدول رقم (3.2): واردات القمح والشعير في ولاية تيارت خلال سنوات 2013-2015

المنتوج / السنوات	2013	2014	2015
القمح الين	248642	128332.6	194985.6
القمح الصلب	991.2	18098	12261.4
الشعير	47843.2	211183.6	635747.8

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على وثائق تعاونية الحبوب و الخضر الجافة –تيارت-

ب_ توزيع القمح بنوعيه على المطاحن من طرف التعاونيات بتيارت خلال السنوات 2013-2015

و يتوضح نشاط المطاحن المتواجدة على مستوى ولاية تيارت و ذلك بالنظر إلى مقتنياتها من القمح الصلب و اللين من تعاونيات الحبوب و البقول الجافة بكل من تيارت، فرندة، مهدية، و كمية السميد و الفرينة المباعة خلال السنوات من 2013 إلى 2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.3): توزيع القمح من طرف التعاونيات إلى المطاحن خلال السنوات 2013-2015

السنوات / التعاونيات	2013		2014		2015	
	القمح الصلب	القمح اللين	القمح الصلب	القمح اللين	القمح الصلب	القمح اللين
تعاونية تيارت	16957.8	63353.4	323217.7	165379	59086.6	133639
تعاونية فرندة	11387.2	372044.04	36989	772307.3	19497.4	749699.6
تعاونية مهدية	315585.6	557107.4	492563.9	218326.44	576470.2	1002423

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة بولاية تيارت

الجدول رقم(4.3): يبين الكميات المنتجة من السميد والقرينة خلال السنوات 2015-2013

السنوات / المطاحن	2013		2014		2015	
	السميد	الفرينة	السميد	الفرينة	السميد	الفرينة
مطحنة الإخلاص	_	15640	_	_	44567.16	104908
مطحنة مهدية	255747.8	390871.2	383637	532903.65	382306.31	444849.35
مطحنة فرندة	_	136643	1500	163261	14618	146159
مطنحة حمادية	_	_	_	57180	_	275000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية تيارت

2- ملبنة البهجة:

ملبنة البهجة بالسوقر هي ملبنة صغيرة قدرتها الإنتاجية تقدر بـ40.000لتر يوميا بينما تنتج ما يصل إلى 24000 لتر يوميا حيث تنتج الحليب المبستر، و حليب البقر و اللبن والجدول التالي المبيعات.

الجدول رقم (5.3):مبيعات خلال السنوات 2013-2015

السنوات	2013	2014	2015
ملبنة البهجة	7184687	7461305	7492379

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على وثائق مديرية التجارة لولاية تيارت.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة ملبنة سيدي خالد – تيارت–

ملبنة سيدي خالد-تيارت- أحد المؤسسات العمومية التي تهدف إلى تلبية حاجات المستهلكين في مجال الحليب و مشتقاته، وتسعى إلى الاستمرارية و الاستحواذ على نصيب مناسب في السوق.

1_ نشأة ملبنة سيدي خالد بتيارت:

هي مؤسسة إنتاجية صناعية متخصصة في إنتاج الألبان يقع مقرها الرئيسي في العاصمة تم استرجاعها في سنة 1969 م، بحيث كانت تعتبر الممول الرئيسي لكافة التراب الوطني، ونظرا لعدت أسباب ولعل من بينها بعد المسافة، سرعة تلف المادة، كثرة الضغط على الوحدة، و التوسع الاقتصادي الذي دفع بالدولة إلى تسطير استراتيجية جديدة مبنية على أسس اقتصادية، تهدف إلى تقسيم الوحدة وفق مرسوم رقم 81 / 354 المؤرخ في ديسمبر 1981 إلى ثلاث مؤسسات جوهرية موزعة على النحو التالي:

_ جهة الوسط: تحت ديوان يسمى « ORLAC » وهي تضم كل من المؤسسات المتواجدة في الولايات التالية : (بير خادم، بو دواو، بجاية، عين الدفلة، بني تامو بالبليدة، ذراع بن خدة) وهاتين الأخيرتين تم خوصصتهما.

_ جهة الشرق: تحت ديوان يسمى « ORELAIT » وهي تضم كل من المؤسسات المتواجدة في الولايات التالية : (سطيف، قسنطينة، عنابة، باتنة).

_ جهة الغرب: تحت ديوان يسمى « OROLAIT » وهي تضم كل من المؤسسات المتواجدة في الولايات التالية:(تيارت، سعيدة، معسكر، بلعباس، تلمسان، مستغانم، بشار التي تعمل مع القطاع العسكري، غليزان تم خوصصتها، وهران تضم مؤسستين تم غلق إحداهما).

وكما سبق ذكره فمن بين المؤسسات المذكورة سالفا، انصب اهتمامنا على الجهة الغربية وبالتحديد على "ملبنة سيدي خالد تيارت"، والتي تم وضع حجر الأساس لها بتاريخ 22 مارس 1985م من طرف الدانماركيين على يد المنظم « DANISH »، ثم افتتحت بتاريخ 13 جوان 1987م فكان أول إنتاج رسمي لها، وبقى هؤلاء مدة عامين لتلقين الخبرة و تأهيل كفاءة اليد العاملة في أوساط العمال، وبقيت تحت وصاية فرع "مجمع الديوان الغربي لإنتاج الحليب" « OROLAIT » إلى غاية أواخر سنة 1997 وبالتحديد في العاشر من شهر

أكتوبر، الذي يعتبر بداية في انطلاقة اقتصادية أخرى وهي استقلالية التسيير، بمعنى أعطيت للدولة الصلاحية الكاملة في تسيير شؤون المؤسسة إلا أنها تخضع لإدارة مركزية تدعى "فرع المجمع الوطني لإنتاج الحليب".

أما في الوقت الراهن فقد أصبحت شركة ذات أسهم ومما جعل الملبنة تنال ثقة المستهلكين هو ما تملكه من مؤهلات و أسباب قوة تجعل درجة الثقة فيها كبيرة منها السمعة الطيبة و التي تتجسد يوما بعد يوم.

2 – التعريف بملبنة سيدي خالد تيارت:

فرع المجمع الوطني لإنتاج الحليب تابعة إلى ديوان يسمى « GROUPE FILIALE GIPLAIT » مختصة في إنتاج الحليب المبستر و مشتقاته، تقع الوحدة ضمن المخطط المعتمد للاستعمالات الصناعية بحي "المنطقة الصناعية زعرورة، التي تضم عدة مؤسسات وشركات، مثل شركة إنتاج الورق، شركة القالب، نافطال و سونطراك ... وهي تقع جنوب شرق الولاية، تبعد عن المقرب 6كلم، تقع على الخط الرابط بين ولاية تيارت وولاية معسكر وسعيدة، وهذا الموقع الاستراتيجي الهام، ساعدها على التزود بالماء، الغاز و الكهرباء، وعلى كسب حيوية كبيرة فيما يخص تسويق المنتوجات من الناحية المحلية أو الجهوية، تتربع على مساحة قدرت بحوالي 8.17 هكتار منها، المساحة المستعملة: تبلغ حوالي 9240م2، المساحة غير المستعملة: تبلغ حوالي 72460م2 و قدر رأس مال المؤسسة بعد استقلاليتها التامة سنة 1997م ب 130000000 دج ليتطور ويصل سنة 2007م إلى 519770000 دج، وهي تضم حوالي 106عامل بمستويات مختلفة، و هذه الملبنة متخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته، و الجدول التالي يبينها:

الجدول رقم(6.3): منتجات ملبنة سيدي خالد- تيارت-

العدد	1	2	3	4	5	6	7
المنتج	حليب مبستر	حليب البقر	رايب	لبن	ياغورت	قشطه	زبدة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق من ملبنة سيدي خالد

3_الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد-تيارت-:

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن التنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط، و حتى تكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال، يجب أن تقسم نشاطها إلى أنشطة جزئية كل حسب دوره وهذا حتى تسمح بتوجيه الموارد البشرية المتاحة في المناصب المناسبة، من أجل تنفيذ استراتيجية المؤسسة وكل ذلك يتم في إطار كلي متمثل في التنظيم الذي يمثل توزيع الوظائف والمهام الخاصة بها، في إطار التنظيم و التسيير و التنسيق وتسهيل السير الحسن للملبنة من الناحية الداخلية و الخارجية ومن الناحية التجارية و الاقتصادية، و عليه فإن المديرية و المصالح تكون مرتبطة و متجانسة فيما بينها وفق الهيكل و الشكل الموالي يشير إلى الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد –تيارت-

الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد – تيارت–

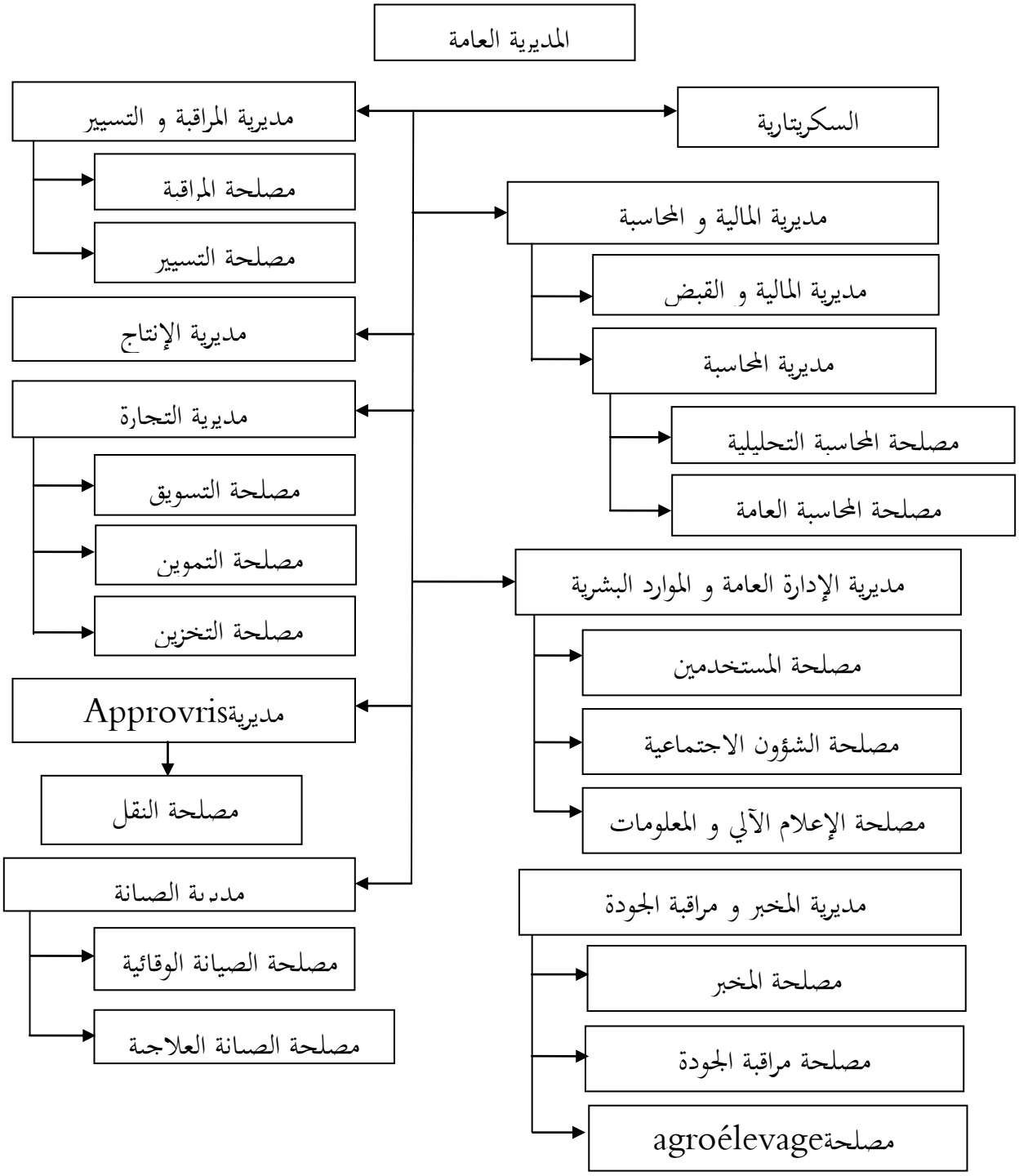

المصدر: مدير الموارد البشرية ملبنة سيدي خالد .- بتيارت-

4-نشاطها: تقوم ملبنة سيدي خالد تيارت و كغيرها من المؤسسات بمزاولة عدة نشاطات، و التي تؤهلها إلى الدخول في مضمار التطلعات الاقتصادية الحديثة، كالبحث عن أسواق جديدة و كذا المنافسة وغيرها لمواكبة عجلة التنمية، و لا يتحقق ذلك إلا بوجود عملية الإنتاج، بحيث تعمل الوحدة على إنتاج الحليب و مشتقاته من اللبن، الياغورت، الزبدة و الجبن الطري، و تخضع هذه المنتجات قبل و بعد إنتاجها إلى تحاليل مخبرية للتأكد من عدم وجود أخطار بكتيرولوجية، وفيزيولوجية، كما أنها تقوم بتوفير كميات كبيرة من هذه السلع ذات جودة عالية و بأقل تكلفة ممكنة وتقديمها إلى المستهلكين لتحقيق معيشة أفضل للمجتمع، ولكن كل هذه الجهود المبذولة لن تأتى ثمارها إلا بالأنظمة المحاسبية الفعالة و بمختلف أنواع المحاسبة، من أجل تقييد كل العمليات في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة.

و من أجل رفع كمية الإنتاج كان لابد من توسيع مناطق التوزيع، و كان لابد للمؤسسة أن تحسن من علاقاتها مع مختلف المناطق و المؤسسات، و عليه نجد مناطق التوزيع التي تتعامل معها المؤسسة تتمثل في: غرداية، الجلفة، مسيلة، أفلو، تسمسيلت، المدية، الأغواط، سيدي بالعباس، غليزان مستغانم، تلمسان

الجدول رقم(7.3): تبادل المنتجات بين ملبنة سيدي خالد –تيارت- و الملابن التابعة لمجمع الوطني للحليب و مشتقاته

الملبنة	تمول ملبنة سيدي خالد تيارت	تزويدها ملبنة سيدي خالد
سطيف	القشطة الحلوى	_
قسنطينة	_	الزبدة
عنابة	الجبن الطري	_
باتنة	_	_
بئر خادم	_	ياغورت
بو دواو	الجبن الطري	الزبدة
عين الدفلة	القشطة الحلوى	_
بجاية	_	_
سعيدة	_	_
معسكر	السمن	ياغورت
سيدي بلعباس	الجبن الطري	_
تلمسان	_	_

المصدر: ملبنة سيدي خالد تيارت

المطلب الثالث: تقديم مؤسسة مطاحن مهدية

هي مؤسسة عمومية ذات أسهم تهدف إلى تلبية حاجات المستهلكين بصفة دائمة و بكميات و الأسعار المناسبة.

1- نشأة مطاحن مهدية:

هي مؤسسة خاصة منبثقة من المؤسسة الأم الرياض –تيارت-(ديسمبر2005) و تعتبر من أهم المؤسسات فرأسمالها قدر بـ731000000 دج على المستوى الوطني منتوجها مهم و طاقة تخزين استراتيجية، و هي شركة بالمساهمة تغطي احتياجات ثلاث ولايات من الوطن هي (تيارت تسمسيلت، شلف)، تقع في المدخل الغربي لمدينة مهدية في المنطقة الصناعية تتربع على مساحة

قدرها 12 هكتار كما أن مساحتها المغطاة مقدرة ب 06 هكتار، وتشغل هذه المؤسسة عدد من العمال سواء الدائمين أو المؤقتين حوالي 177 عامل، ونمط العمل بالمطحنة طوال السنة أي 24ساعة على 24ساعة بدون انقطاع و بالتناوب لأربع فرق، والإدارة كل يوم وتنتهي بعطلة الأسبوع، وحظيت هذه المؤسسة بالمشاركة في عدة تظاهرات وطنية لإبراز القوة الإنتاجية و عكس الصورة الحقيقية لتطور الاقتصاد الوطني و البحث عن ترقية الشراكة و الاستثمار ومن أجل النجاح في مهامها وضعت مطاحن مهدية المسمات حاليا بمطاحن مهدية شركة ذات أسهم، استراتيجية ترتكز أساسا على تطوير وسائل الإنتاج و ذلك بفتح رأسمالها كما أنها تبحث عن متعاملين اقتصاديين شركاء في وحدة العجائن و الكسكسى.

يتمثل نشاطها الحالي في تحويل الحبوب و مشتقاته إلى مواد مصنعة حيث تحول القمح اللين إلى دقيق و القمح الصلب إلى السميد و باقي الطحن يتحول إلى نخالة و أعلاف للمواشي و الأبقار.

القدرة الإنتاجية:

- مخازن إستراتيجية لتخزين الحبوب بطاقة 1250000 قنطار
- وحدتان إنتاجيتان للسميد بطاقة 5800 قنطار
- وحدتان إنتاجيتان للدقيق بطاقة 4800 قنطار

3- الهيكل التنظيمي لمطاحن مهدية (شركة ذات أسهم)

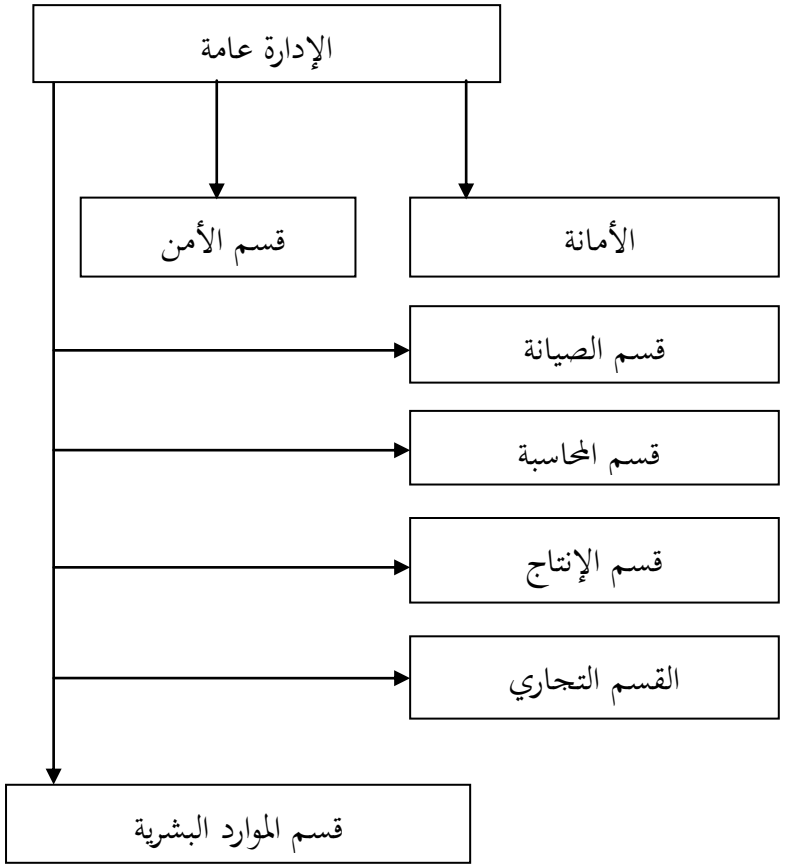

المصدر: مسير إدارة الموارد البشرية لمطاحن مهدية –تيارت–

3- نشاطها: يتمثل نشاط الوحدة في نشاط صناعي و تجاري، حتى تكون العملية الإنتاجية كما في باقي معظم الشركات الصناعية، حيث تمر بأربع مراحل ليأتي دور البيع الذي يتم عبر القنوات التوزيعية للوحدة، كما أن الوحدة تلعب دور فعالا في التنمية الاقتصادية و ذلك بتوجيه كل منتجاتها إلى قطاعات اقتصادية كالتجار.

من هنا نرى أن هذه الوحدة التي هي بمثابة مركب صناعي و تجاري، تقوم بتصنيع المنتجات التامة و بيعها إلى المستهلك النهائي أو غيرهم عن طريق تجار الجملة أو التجزئة و المحلات البيع الكبرى، و من مهامها تمويل السوق الوطنية و المحلية بالمواد الغذائية و توفيرها بصفة دائمة و منتظمة و المحافظة على الأسعار بصفة تخدم الوحدة و المستهلك في أن واحد، و العمل على توازن العرض و الطلب في السوق المحلي.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالولاية

تعمل المؤسستين على إنتاج منتوجات والمتمثلة في كل من الحليب ومشتقاته بملبنة سيدي خالد و السميد والدقيق بمطاحن مهدية، باعتبار هذه المنتوجات ذات استهلاك واسع مع مراعاة واحترام شروط الجودة و النوعية وأذواق المستهلكين من الطلب والعرض.

المطلب الأول: العرض و الطلب على القمح بنوعيه

تحظى هذه المطحنة بمستوى هام في إنتاج الحبوب وعرفت خلال السنوات الأخيرة تذبذب في الإنتاج الفلاحي و الذي مكنها من الحصول على مرتبة مميزة في تمويل بعض الأسواق حيث يعد القمح من المنتجات الأكثر استعمالا و الجدول التالي يبين كمية القمح المستعمل أو المشتراة من طرف مطاحن مهدية في عملية الإنتاج خلال السنوات من 2013 إلى 2015:

الجدول رقم(8.3): الكمية المشتراة من القمح لسنوات 2013 إلى2015

الوحدة: بالقنطار

السنوات / القمح	2013	2014	2015
القمح اللين	531507.8	569020.4	611758.8
القمح الصلب	288381.2	492091.8	576470.2

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مطاحن مهدية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكمية المشتراة من القمح اللين لسنة 2013 قدرت ب 531507.8 ق و هي كمية قليلة بسبب الإضراب الذي قام به عمال المطحنة وذلك في 13 سبتمبر 2011 إلى غاية 12 فيفري 2013 لكن هذا النقصان لم يدم طويلا وذلك يظهر من خلال الكمية المشتراة لسنة 2014 لتصل إلى 569020.4 ق بسبب الطلب المرتفع على منتوجات القمح اللين، بينما قدرت في سنة 2015 بـ611758.8 ق و هي كمية مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.

أما بالنسبة إلى القمح الصلب فقد قدرت الكمية المشتراة لسنة 2013 ب288381.2 ق وهي كمية معتبرة مقارنة بالكمية المشتراة من القمح اللين، وبالنسبة ل 2015 فقد كانت الكمية المشتراة تقدر ب576470.2 ق و هي كمية معتبرة و يرجع ذلك إلى الاستهلاك الكبير من السميد.

_ يعتبر القمح بنوعيه المصدر الرئيسي لإنتاج منتجي السميد والدقيق التي هي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و الجدول التالي يبرز كمية مبيعات هذه المطحنة خلال السنوات من 2013 إلى 2015.

الجدول رقم(9.3): الكمية المباعة من منتوجات القمح خلال السنوات من 2013-2015

الوحدة: بالقنطار

السنوات / المنتوج	2013	2014	2015
السميد	281247.8	360600	382306.31
الفرينة (الدقيق)	301671	310576	383761
النخالة	150453	150455	148826.59

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات مقدمة على مستوى المطحنة

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن الكمية المباعة من السميد في سنة 2013 قد قدرت ب281247.8 ق بينما قدرت ب360600 ق في 2014 و هي كمية مرتفعة مقارنة ب 2013 و ذلك راجع إلى كثرة الإنتاج بسبب الطلب المتزايد على السميد، و في 2015 استمرت في الارتفاع لتصل إلى 382306.31 ق و ذلك لمحاولة تغطية نسبة من الطلب المتزايد و المستمر على السميد.

و بالنسبة للكمية المباعة من الفرينة فقد قدرت ب301671 ق سنة 2013 و ذلك راجع إلى الإضراب كما سبق الذكر، ارتفع الإنتاج خلال السنوات 2014و 2015 ليصل إلى 383761 ق و ذلك بسبب تضافر جهود العمال لتدارك النقص والإهمال الذي حصل فترة الإضراب.

وفيما يخص الكميات المنتجة من النخالة لاحظنا أن كمية الإنتاج جد متقاربة ففي سنة 2013 قدرت ب150453ق لتزداد في 2014 ب2 قنطار لثبات الطلب عليها من قبل الفلاحين و

الموالين، و شهد انخفضا قليلا وصل إلى 148826.59ق خلال 2015 و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعارها مؤخرا.

و في الأخير نستنتج أن منتجات هذه المطحنة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، بغية الوصول إلى الهدف المنشود و هو تحقيق الاكتفاء الذاتي كما أن منتجات كل من القمح اللين والصلب مدعمة من طرف الدولة بنسبة50% لمراعاة القدرة الشرائية للمستهلكين.

المطلب الثاني: العرض و الطلب على الحليب ومشتقاته

يبين هذا الجدول الكمية المنتجة من الحليب و مشتقاته و هو ما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10.3): الكمية المنتجة من الحليب ومشتقاته خلال الفترة من2013-2015

السنوات / المنتجات	2013	2014	2015
حليب	27186827	28627465	28340645
حليب البقر	3261106	4421700	4086298
رايب	334943	446022	528055
ياغورت	1100189	819644	564563
قشطة	3076	17380	80608
زبدة	3294420	3196524	3746256
لبن	668228	743149	867310

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ملاحق المقدمة من ملبنة سيدي خالد

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية الحليب المنتجة لسنة 2013 قدرت بـ27186827 لتر لتصل سنة 2014 إلى 28627465 لتر وهي كميات كبيرة مقارنة بسنة 2015 التي شهدت انخفاض وصل إلى 28340645 لتر، أيضا حليب البقر انخفاضه قدر بـ 4086298 لتر خلال 2015، ليلاحظ أيضا تناقص في إنتاج الياغورت ليصل من 1100189 لتر في 2013 إلى564563 لتر في سنة 2015، وتطور إنتاج كل من لبن والريب

و الزبدة خلال هذه السنوات وفي هذه الفترة بدأت في إنتاج القشطة مع تطوير إنتاجها، وذلك لتوفر المواد الأولية و اليد العامل المؤهلة و زيادة الطلب من طرف المستهلكين الراغبين في منتجاتها.

-يوضح الجدول التالي الكمية المباعة من الحليب و مشتقاته و هو كما يلي :

الجدول رقم(11.3):الكمية المباعة من الحليب ومشتقاته خلال السنوات 2013-2015

الوحدة: بالتر

السنوات / المنتجات المباعة	2013	2014	2015
حليب	26833282	28501947	28244915
حليب البقر	3099641	4383409	4082319
الرايب	293102	420660	511372
ياغورت	1102004	803147	563048
قشطة	600	14984	77036
زبدة	3160500	2838060	3620304
لبن	600731	703678	852007

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملاحق المقدمة من ملبنة سيدي خالد

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية الحليب المباعة في هذه السنوات هي متقاربة نوعا ما فبعد التزايد الذي وصل إلى 28501947 لتر في 2014 انخفضت إلى 28244915 لتر في 2015 وذلك راجع إلى نقص في المواد الأولية المستخدمة منها غبرة الحليب التي تقوم الدولة بدعمه.

و فيما يخص حليب البقر لاحظنا أن هناك تطور في المبيعات خلال السنوات 2013 و2014 وتراجع في 2015 قدر ب 4082319 لتر بسبب تراجع إنتاجه.

و بالنسبة إلى الرايب لاحظنا أن هناك ارتفاع مستمر في كمية المبيعات لتصل في عام 2015 إلى 511372 لتر و هي كمية معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، وفيما يتعلق بمبيعات الياغورت هناك تدهور متواصل خلال هذه السنوات بانخفاض قدر ب 1102004لتر سنة 2013 إلى 563048 لتر سنة 2015 بسبب نقص مادة الحليب المستعمل في إنتاجه، بينما شهد منتج القشطة واللبن تطور مستمر طيلة هذه السنوات لتصل مبيعات القشطة من 600 كيلو غرام عام

2013 إلى 77036 كيلوغرام عام 2015 و اللبن من 600731 لتر عام 2013 إلى 852007 لتر عام 2015 نظرا لتزايد الطلب عليها من قبل المستهلكين، ومبيعات منتج الزبدة قدرت سنة 2013 بـ 3160500 كيلوغرام لتنخفض في 2014 و تعود إلى الارتفاع سنة 2015 بمقدار 3620304 كيلوغرام ومن الجدول نستنتج أن هناك تذبذب في كمية المبيعات بسبب المادة الأولية، وتغير رغبات المستهلكين من سنة إلى أخر و حسب جودة المنتج و النوعية وتعدد المنتجات المنافسة لهذه المنتجات.

المبحث الثالث: الإستراتجيات المستقبلية للمؤسستين

من خلال دراسة كل من مطاحن مهدية و ملبنة سيدي خالد بتيارت، باعتبارهم من المؤسسات الإنتاجية التي تسعى دائما إلى تحسين منتوجاتها وتنويعها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة،و اتخاذ القرارات ذات البعد الاستراتيجي، و بالرغم من أنها تعاني من بعض المشاكل و الصعوبات، إلى أنها تعمل جاهدة على تغطيتها، و عدم جعلها كحاجز يعيق مسيرتها.

المطلب الأول: الأهداف المسطرة من قبل المؤسستين

1. ملبنة سيدي خالد: لقد عملت المؤسسة جاهدة على تحقيق الأهداف المسطرة سواء على المستوى القصير أو البعيد و من بين هذه الأهداف نذكر في مايلي:

- تحسين النوعية بإدخال التكنولوجي جديد و الزيادة في الطاقة الإنتاجية.

- مسايرة تطورات العلمية و البحث عن الأسواق وطنية وخارجية.

- تحقيق أقصى ربح ممكن و ذلك بتحسين قدرتها الإنتاجية، و تنويع منتجاتها و تحسبن جودة السلع و هذا بالاستغلال الأمثل و الكامل لطاقتها مع الدخول في منافسة المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة، و خلق مناصب عمل مع إضافة مزايا جديدة لها و البحث عن قطاعات جديدة في السوق، مع تقديم استخدامات متعددة للسلع بين المستهلكين و زيادة عدد موزعي السلع، و البحث عن منافذ جديدة لضمان التغطية الكاملة للسوق.

- إنشاء مخزون أمان و تدعيم السوق الوطنية بالمواد التي توزيعها .

- السهر على مراقبة الجودة و تركيب منتجاتها بالفحص مخبري للحفاظ على سلامة الزبائن.

- العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز و توسيع شبكة التوزيع و الاتصال.

- توسيع تشكيلة المنتجات الموزعة و بالتالي التعامل مع موردين و زبائن جدد.

- العمل على تطوير المنظمات و المنشآت الإدارية من خلال تطوير الكوادر البشرية.

2 – مطاحن مهدية: تسعي مؤسسة إلى تحقيق أهداف و التي تتمثل في:

- الدخول في الشركات الأجنبية للاستثمار في المطحنة الإضافية و مصنع العجائن والكسكسى و هذا بهدف تنويع المنتجات.

- زيادة مناصب الشغل بهدف القضاء على البطالة.

- تهدف إلى القضاء على الإضرابات و هذا بتوفير متطلبات العمال.

- البحث عن المتعاملين يملكون شبكات عالمية للتوزيع.

- تطوير نوعية المنتوج و السهر على المطابقة هذه النوعية، و فقا للمقاييس المعمول بها و وطنيا و دوليا.

- تسعى إلى تميز منتجات عن طريق تخصيص غلاف مسجل ضمن ملكيتها الخاصة.

- الاهتمام بالجانب التكنولوجي و إرساء شبكة الإعلام الآلي.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق المؤسستين و حلولها

1_ ملبنة سيدي خالد

1-1 المشاكل: هناك عدة مشاكل تواجه الوحدة و المتمثلة في:

- التأخر في استلام المواد الأولية مما يؤدي إلى انقطاع في الإنتاج و نفاذ المخزون.

- بعد الوحدة عن المقر سكن العمال مما يؤدي إلى تأخرهم عن وقت العمال أو التغيب.

- نقص التشجيعات من طرف الجهة الوصية، فهي لا تدعم أي فكرة جديدة أو ابتكار يعود بالمنفعة على الوحدة للرفع من مكانتها في السوق، فمثلا حليب البقر رفضت الجهات الوصية تمويل

الوحدة بقطيع من الأبقار لتغطية النقص الموجود خاصة بعد ما أصبح القطاع الخاص يتقاسمون الحليب المزارعين مع الملبنة.

- سياسة البيع بأجل تؤدي إلى إتاحة الفرص للزبائن في تماطل التسديد.

- إن عملية استيراد المواد الأولية عملية ضرورية خاصة غبرة الحليب و المواد الدسمة و الأغلفة و تعتبر هذه العناصر أساسية في تكوين الحليب، و الملبنة تعاني من تأخر في وصول المواد في وقتها مما يجعلها تشهد في انقطاع في عملية الإنتاج.

- إن ملبنة سيدي خالد تعاني من مشكلة عويصة و هو حقيقة مشكلة على مستوى الوطني تعاني منه جميع المؤسسات التابعة للديوان الوطني للحليب، و هو عدم وجود مختصين في صيانة الأجهزة الخاصة بالإنتاج الحليب و مشتقاته و كذلك عدم توفير الغيار.

- سعر الحليب الذي تتدخل الدولة في تحديده بـ25دج دون الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي صرفت في إنتاجه.

- مشكلة نقص المياه أو نعدمها و هذا يؤدي إلى تمويل الوحدة من طرف الخواص مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

2-1 الحلول: لتفادي المشاكل المذكورة سابقا ارتأت الملبنة اقتراح الحلول التالية للحد من هذه المشاكل.

- تتم عملية التوزيع على أكمل وجه، تم استخدام عدة أنشطة تساعد في عملية البيع كالإعلام التي يتصف بها رجل البيع لتلبية حاجات المستهلك.

- احترام مواعيد صيانة الآلات لتجنب وقوعا في العطب و إدخال التكنولوجي الحديث فيما يخص وسائل الإنتاج.

- لا توجد منافسة في مجال الحليب كون أن سعره محدد من طرف الدولة و كون أنه مادة يكثر الطلب عليها خاصة و إن الوحدة تتوفر على القنوات توزيع خاصة بها.

- إنشاء هيكل تنظيمي يتماشى مع متطلبات الوقت الحالي و تطوير شبكة الإعلام الآلي.

- تطوير الإدارة بتحديد خبرات العمال عن طريق وضع برامج لتكوينهم و محاولة التوفيق بين قدرات العمال و المتطلبات المنصب.

- تنمية سياسة التسويق و ذلك بدراسة السوق و البحث عن أسواق جديدة.

- توفير الوسائل النقل للعمال حتى لا يتأخر عن وقت العمل.

2- مطاحن مهدية:

2-1 المشاكل:

- ارتفاع المادة الأولية ما أدى إلى ارتفاع سعر التكلفة، و بالتالي انعدام التحكم العقلاني في مستوى النفقات بشكل يتلاءم مع مستوى النشاط.

- انعدام القدرة على تغطية المصاريف الثابتة نتيجة للعجز عن الاستغلال التام للطاقة الإنتاجية لبعض المطاحن.

- استحالة الرفع من سعر البيع نتيجة المنافسة المرفوضة من طرف القطاع الخاص.

- أدت سياسة البيع بالأجل إلى إتاحة الفرص للزبائن في تماطل عن التسديد المالي، مما أنجر عنه التراكم المكثف للديون .

2-2 الحلول:

_ تحسين نوعية المنتوجات و هذا بإدخال التكنولوجيا جديدة و الزيادة في الطاقة الإنتاجية.

_ المتابعة القضائية للزبائن الممتنعين عن السداد من قبل المصالح المعنية.

- توسيع المخازن و زيادة عددهم.

- تخفيض سعر المواد الأولية وذلك بدعمها من طرف الدولة.

- إتاحة الفرص للمستثمرين في مجال الزراعة ودعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

خلاصة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها خلال فتر محدود تبين لنا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المطاحن والملبنات على مستوى ولاية تيارت في إنتاج و بيع منتجات القمح و الحليب ومشتقاته، إلا أن هناك نقص في الإنتاج وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لأن الطلب على استهلاك هذه المنتجات في تزايد مستمر من جهة و ارتفاع عدد السكان المتواصل من جهة ثانية، ولتحقيق الأمن الغذائي دائما تلجأ الدولة إلى الاستيراد لتغطية الطلب على المنتجات الغذائية لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين.

المحتويات

الخاتمة العامة

لا زالت الكثير من الدول النامية تواجه تحدي كبير في تحقيق أمنها الغذائي معتمدة في الكثير من حالات تغطية العجز على الاعانات الدولية من جهة، و الاستيراد الذي يستنزف ثروتها من جهة ثانية وهذا بسبب ضعف الإنتاج الزراعي الغذائي نتيجة المعوقات الطبيعية و البشرية حالت دون تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي مازالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى مقبول من الأمن الغذائي، و هذا بشقيه الزراعي و الصناعي رغم الاصلاحات العديدة التي عرفها القطاع الزراعي و الصناعي الغذائي، ولهذا اتبعت العديد من الاصلاحات الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية بتطوير القطاع الصناعي و بناء قاعدة صناعية واسعة، و جر القطاعات الأخرى بعلاقتها التشابكية يبقى على عاتق الدول المزيد من المجهودات، لتحسين المحيط الذي ينشط فيه مؤسسات فرع الصناعات الغذائية لتدليل الصعوبات التي مازالت تعاني منها خاصة في ميادين تموين وتمويل الحصول على العقار الصناعي، ونقل الإجراءات الإدارية و غيرها.

فمن خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوع دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، و انطلاقا من الاشكالية المطروحة "ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"

اتضح لنا أن قطاع الصناعات الغذائية لها أهمية اقتصادية و مكانة استراتيجية فهو مصدر رئيسي لتوفير الموارد الغذائية المحولة و التي تدخل في النظام الاستهلاكي للمواطن.

حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها بعد اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي بنينا عليها هذا البحث.

اختبار الفرضيات:

1- تعتبر الصناعات الغذائية على أنها مواد زراعية محولة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأول بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي.

2- أما بالنسبة لفرضية الثانية فقد ثبتت صحتها و هذا لأن التطور التكنولوجي له دور كبير في تطوير الصناعات الغذائية خاصة في مجال الزراعة.

3- تم رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أن الصناعات الغذائية و حدها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

1- للصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني وهذا بتنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية، و كذا تحقيق استهلاك صحي و متوازن و مساهمتها في توفير فرص العمل.

2- تبين من الدراسة أن الاكتفاء الذاتي إذا كان موجود نظريا ما هو في الواقع سوى حلم يصعب تحقيقه وإن حقق فسيكون ثمنه باهظا، و هذا ما فرض على المهتمين بإشكالية الغذاء بنقل تفكيرهم إلى مستوى أخر هو الأمن الغذائي الذي هو من نظرنا تحقيق معدل كبير يقارب الاكتفاء الذاتي، و الذي عرف تعديلات وتطورات عديدة على حسب المستجدات الدولية و خاصة في العشرية الأخيرة، ومع تداعيات الأزمات المالية و الغذائية عن غيرها

3- إن هناك بعض الخلط الحاصل في استعمال بعض المفاهيم حول الأمن الغذائي وخاصة في الدول النامية، و الذي هو أحد الأسباب المسؤولة عن تردي الوضعية الغذائية في الجزائر لأن البرامج لا تحقق الأهداف المرجوة إن وضعت على أسس و مفاهيم خاطئة.

توصيات الدراسة:

1- إن فرع الصناعات الغذائية يمكن تحسين وضعيته من خلال تنظيم أحسن للتجمعات بعيدة كل البعد عن كل الحسابات الضيقة و هو يستحق التعاون والدعم من طرف السلطات العمومية.

2- إقامة عقود بين مؤسسات الدولة و الفلاحين، لتوريد السلع الغذائية كما يسمح بزيادة مداخيلهم، و بالتالي ما يسمح للأفراد و رجال الأعمال من إقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة في النشاط الزراعي، و ذلك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي و تكاملها مع القطاع الصناعي، و اللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفزية للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب بما يفتح أفاق واسع للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات و الاستفادة من المؤسسات الناجحة.

3- لتفادي المخاطر و التحديات المترتبة عن مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر و للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي للسكان مستقبلا، يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية، و منح الأولوية لتحسين و تكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي و خاصة الحبوب

البقول الجافة والحليب و تخصيصها بما تستحق من موارد و جهود إنمائية، خصوصا أن الموارد الزراعية تسمح بذلك.

أفاق البحث:

نرجو أن يكون هذا البحث قد أجاب عن جملة الأسئلة التي صادفتنا خلال مسار بحثنا، لفتح طريقنا جسرا يمكن الوقوف و الارتكاز عليه لأن هذا الموضوع كان جديد علينا و لم نفهمه إلا بعد التجربة.

أما المواضيع التي نأمل أن تكون لها دراسة مستقبلية فهي:

- أهم الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق الأمن الغذائي.
- أهم الصناعات الغذائية الرائدة في سوق الصناعة الجزائرية.

قائمة المصادر

والمراجع

المحتويات:

البسملة

الشكر

المقدمة:.....02

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعات الغذائية.....06

تمهيد:.....06

المبحث الأول: عموميات الصناعات الغذائية.....07

المطلب الأول: تعاريف حول الصناعات الغذائية.....07

المطلب الثاني: خصائص و أهمية الصناعات الغذائية.....11

المطلب الثالث: استراتيجية الصناعات الغذائية.....13

المبحث الثاني: أفاق الصناعات الغذائية.....16

المطلب الأول: استثمار في مجال الصناعات الغذائية.....16

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.....18

المطلب الثالث: الأساليب التكنولوجية للصناعات الغذائية.....24

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.....26

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر1962إلى 2014.....26

المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري.....35

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر.....38

المحتويات:

خلاصة الفصل:.....41

الفصل الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر.....43

تمهيد:.....43

المبحث الأول: الأمن الغذائي و بعض المفاهيم.....44

المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي ومقوماته.....44

المطلب الثاني: الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته.....49

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي و أسس قيامه.....53

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل المحددة للطلب على الغذاء.....58

المطلب الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي.....58

المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء.....60

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي.....67

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....69

المطلب الأول: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....69

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية في الجزائر وصعوبة تغطيتها.....71

المطلب الثالث: تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر.....73

خاتمة الفصل:.....76

الفصل الثالث: دراسة ميدانية مطاحن مهدية وملبنة سيدي خالد- تيارت-.....78

المحتويات:

تمهيد:.....78

المبحث الأول: دراسة تقييمية للعرض و الطلب على مستوى ولاية تيارت.....79

المطلب الأول: العرض و الطلب " الحبوب، الحليب " لولاية تيارت..... 79

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة ملبنة سيدي خالد –تيارت–.....82

المطلب الثالث: تقديم مؤسسة مطاحن مهدية.....87

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالولاية.....90

المطلب الأول: العرض و الطلب على القمح بنوعيه.....90

المطلب الثاني: العرض و الطلب على الحليب ومشتقاته.....92

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسستين.....94

المطلب الأول: الأهداف المسطرة من قبل المؤسستين.....94

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق المؤسستين و حلولها.....95

خلاصة الفصل:.....98

الخاتمة:.....100

قائمة المراجع:.....104

قائمة الجداول و الأشكال:.....109

الملاحق

الملخص

أولا: الكتب

- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية و الغذائية و البيئية** ،الدار الجامعية ،2011، الإسكندرية.

- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 2000.

- رمزي زكري، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،بيروت 1989.

- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي–مقاربات إلى صناعة الجوع–**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2009.

- صبحي محمد إسماعيل، **التسويق الزراعي**، دار المريخ للنشر و التوزيع الرياض، المملكة السعودية، 1995.

- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، بغداد، الطبعة الأول، 1969

- فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء للطبع ،القاهرة ،2002.

- كرم عودة و أخرون، **الصناعات الغذائية (الجزء النظري)**، حقوق التأليف و الطبع و النشر محفظة جامعة دمشق، 1981.

- محمد السعيد الفتيح، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1979.

- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998.

- منور اوسرير، أ محمد حمو، تقديم أ د عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر.

- ميمون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، مؤسسة الوطنية للكتابة الجزائر 1985، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة

الرعاية، 1985.

ثانيا: المجلات

- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وافاق**، جامعة سطيف.

- سلاطنية بالقاسم، أ عرعور مليكة، **معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و ابعاده**، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2009 .

- محمد شيبا، نعيمة بارك، **الأمن الغذائي و إشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، مجلة جون اقتصادية عربية، العدد 2041.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

- بلال خزار، **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة باتنة، 2013.

- بوزيدي حافظ أمين، **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوج الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2014.

- تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012.

- جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية– دراسة حالة ولاية سعيدة–**، رسالة ماجستير جامعة تيارت 2011.

- طرشي محمد، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية** ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2005.

- عبد الوهاب عبيدات، **واقع الصناعات الغذائية و أفاق تطورها في الجزائر**، دكتور في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2012.

- فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشلف، 2012.

- فوزي عبد الرزاق، **أهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة علوم الاقتصادية،2007.

- قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكر ماجيستير، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة، 2012.

- كتوش عاشور، **صناعة الأسمدة في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1994.

- كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2013.

- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

- محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية للبلاد النامية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر دفعة 1995.

- مختار ديدوش فاطمة، **استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل تحديات الإقليمية و الدولية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، تيارت، 2015.

- ونوغي مصطفى، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

رابعا: المؤتمرات

- أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ملتقي الدولي التاسع، في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، شلف 24.23نوفمبر 2014.

- بوشارب خالد، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف يوم 23.24 نوفمبر2014.

- مركز الوطني الإحصائيات تابع للجمارك 2015.

- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة لحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، روما ،2010.

خامسا: المستندات والتقارير

- الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أكتوبر 2014.

- الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، أبريل 2005.

- خليف الصافية، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة دراسات الجامعية التطبيقية2015.

- عماري زهير، عامر أسامة، **مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال**، 2000-2012، جامعة سطيف.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الزراعة و التنمية في الوطن العربي نحو أمن غذائي عربي و تنمية زراعية مستدامة**، العددان الأول و الثاني، ديسمبر، 2009.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(1.1)	لإنتاج الصناعي الغذائي خلال الخماسي الأول ونسبة تغطية الطلب الكلي (1980 _ 1984)	27
الجدول(1.2)	الإنتاج الصناعي الغذائي خلال الخماسي الثاني (1984 _ 1989)	28
الجدول(1.3)	مخصصات الصناعات الغذائية من الاستثمار خلال الفترة (1990 _ 1995)	30
الجدول(1.4)	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم الصناعات الغذائية خلال الفترة (2001 _ 2004)	33
الجدول(1.5)	حصيلة الإنجازات في القطاع الفلاحي ذات العلاقة بالصناعات الغذائية خلال 2005_2009	34
الجدول(1.6)	تطور قيمة الواردات الغذائية من سنة 1989 إلى 2006	36
الجدول(1.7)	تطور قيمة الصادرات في فرع الصناعات الغذائية 1992- 2001	37
الجدول(3.1)	تطور إنتاج الحبوب في الولاية خلال الفترة 2013-2015	79
الجدول(3.2)	واردات القمح والشعير في ولاية تيارت خلال سنوات 2013-2015	80
الجدول(3.3)	توزيع القمح من طرف التعاونيات إلى المطاحن خلال السنوات 2013-2015	80
الجدول(4.3)	يبين الكميات المنتجة من السميد والقرينة خلال السنوات2013-2015	81
الجدول(5.3)	مبيعات خلال السنوات 2013-2015	81

الجدول(6.3)	منتجات ملبنة سيدي خالد- تيارت-	83
الجدول(7.3)	تبادل المنتجات بين ملبنة سيدي خالد –تيارت- و الملابن التابعة لمجمع الوطني للحليب و مشتقاته	87
الجدول(8.3)	الكمية المشتراة من القمح لسنوات 2013 إلى2015	90
الجدول (9.3)	الكمية المباعة من منتوجات القمح خلال السنوات من 2013 -2015	91
الجدول(10.3)	الكمية المنتجة من الحليب ومشتقاته خلال الفترة من2013-2015	92
الجدول(11.3)	الكمية المباعة من الحليب ومشتقاته خلال السنوات 2013-2015	93

قائمة الأشكال

الشكل(2.1)	طلب الأغنياء وطلب الفقراء على الغذاء	57
الشكل(2.2)	العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان	64
الشكل(2.3)	العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء و أسعار الغذاء	66
الشكل(2.4)	المياه المتاحة سنويا (1960_ 1999)، و المتوقعة لعام 2025	75

الملاحق

قائمة الملاحق

الملخص

الملخص

إن الصناعات الغذائية تلعب دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي كونه من القطاعات الأساسية الضرورية الحساسة، بحيث يجب على الدولة أن تراعي كل شروط عملية صناعة الغذاء من بين هذه الشروط توفير المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج، حيث لاحظنا بعد الدراسة التطور التاريخي لفرع الصناعات الغذائية أنه حضي بقليل من الاهتمام وذلك بالدعم من طرف الدولة في مجال الاستثمار في الصناعات الغذائية و بصفة عامة القطاع الفلاحي وخلال هذه الدراسة أردنا معرفة دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في مجموعة من الإحصائيات المقدمة من بعض المؤسسات والمديريات فيما يخص القمح والحليب على وجه الخصوص و إلى أين وصلت منتجات ولاية تيارت في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي.

Résumé

L'industrie alimentaire joue un rôle efficace dans la réalisation de la sécurité alimentaire étant l'un des secteurs sensibles, de sorte que l'Etat doit toutes les conditions du processus de l'industrie alimentaire entre ces conditions de prendre en compte la fourniture de matières premières utilisées dans le processus de production, où nous avons remarqué après une étude de l'évolution historique de la branche de l'industrie alimentaire peu d'attention DAI et que le soutien par l'Etat dans le domaine de l'investissement dans l'agriculture et les industries alimentaires et dans le secteur agricole en général et à travers cette étude, nous avons voulu connaître le rôle de l'industrie alimentaire dans la réalisation de la sécurité alimentaire en Algérie dans une gamme de statistiques fournies par certaines institutions et ministères en ce qui concerne le blé et le lait en particulier, et où avoir atteint l'état de produits Tiaret dans ce domaine.